ICC-ASP/20/19

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
5 December 2021

ARABIC
Original: English and French

الدورة العشرون
لاهاي، 6 – 11 كانون الأول/ديسمبر 2021

تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات

مذكرة من الأمانة

1- تنص الفقرة 4 (ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي على ما يلي:
''يمكن لجمعية الدول الأطراف أن تقرر، إذا كان ذلك مناسبا، إنشاء لجنة استشارية تعنى بالترشيحات. وفي هذه الحالة، تقوم جمعية الدول الأطراف بتحديد تكوين اللجنة وولايتها.''

2- وبموجب القرار ICC-ASP/10/Res.5، أنشأت الجمعية لجنة استشارية معنية بترشيحات القضاة. وتنص اختصاصات اللجنة الاستشارية[1] على ما يلي:
''تتألف اللجنة من تسعة أعضاء، من رعايا الدول الأطراف، الذين تقوم جمعية الدول الأطراف بتعيينهم بتوافق الآراء، بناء على توصية من مكتب الجمعية بتوافق الآراء أيضا، وينبغي أن تعكس اللجنة النظم القضائية الرئيسية في العالم، وأن يتوافر فيها التمثيل الجغرافي العادل، فضلا عن التمثيل الجغرافي العادل لكلا الجنسين، استنادا إلى عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.''[2]

3- وفي اجتماعه الثالث المعقود يوم 29 كانون الثاني/يناير 2018، قرر المكتب أن تمتد فترة الترشيح 12 أسبوعًا من 6 حزيران/يونيه إلى 28 آب/أغسطس 2018 (بتوقيت وسط أوروبا). وطُلب إلى الدول التي تقدم ترشيحات أن تدرج بيانا عن كيفية استيفاء المرشحين للمعايير المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية.

4- ونظراً إلى كون عدد المرَشحين أقل من عدد المقاعد الشاغرة عند انتهاء فترة الترشيح، وإلى عدم قيام جميع المجموعات الإقليمية بتقديم مرشح، قام المكتب بتمديد فترة الترشيح حتى 12 أيلول/سبتمبر 2021 (توقيت وسط أوروبا). وعند

(1) تقرير المكتب عن إنشاء لجنة استشارية معنية بترشيح القضاة للمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/10/36)، المرفق، كما تمّ تعديله بالوثيقة ICC-ASP/18/Res.4، المرفق الثاني.
(2) المرجع نفسه، المرفق، الفقرة 1.

انتهاء فترة الترشيح في 12 أيلول/سبتمبر 2021، تم ترشيح تسعة مرشَّحين لشغل المقاعد التسعة في اللجنة الاستشارية.

5- وفي اجتماعه التاسع، أوصى المكتب بأن تنتخب الجمعية الأعضاء التسعة بالتزكية.

6- وتَرِد الترشيحات التي تلقَّتها الأمانة في مرفق هذه المذكرة.

المرفق

قائمة بالترتيب الأبجدي اللاتيني للمرشحين (مع بيانات المؤهلات)

المحتويات

الاسم والجنسية	*الصفحة*
1- أدجاي، دينيس دومينيك (غانا)	4
2-فيرنانديز، جوليان (فرنسا)	13
3- كامبونى، لوسي موذونى (كينيا).....	30
4- كولاكوفيتش - بويوفيتش، ميليتشا (جمهورية صربيا)	6 3
5- كورولا، إيركي (فنلندا)	45
6- موناغنغ، سانجي ماسينونو (بوتسوانا)	49
7- بوليتي، ماورو (أيطاليا).....	54
8- رودريغيس فيلتسي، إنريكي إدواردو (بوليفيا).....	63
9- سونغ، سانغ – هيون (جمهورية كوريا)	68

1- أدجاي، دينيس دومينيك (غانا)

[الأصل: بالانكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة غانا لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ويشرفها أن تشير إلى المذكرة الشفوية ICC-ASP/20/SP/37 التي أصدرتها الأمانة في 20 أيار/مايو 2021 بشأن تقديم الترشيحات للعضوية في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة.

وتود السفارة إبلاغ الأمانة بأن حكومة جمهورية غانا قررت ترشيح القاضي دينيس دومينيك أدجي لانتخابه عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة وترفق طيه بيان المؤهلات والسيرة الذاتية للمرشح.

وجمهورية غانا عضو مؤسس في المحكمة الجنائية الدولية وتعترف منذ ذلك الحين بالدور المهم الذي تقوم به المحكمة كآلية لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية، وتعمل غانا أيضا كرادع لمرتكبي مثل هذه الجرائم المحتملين. وتحقيقا لهذه الغاية، حرصت غانا دائما على المشاركة في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وتقديم الدعم لها.

والقاضي دومينيك أدجي هو قاض في محكمة الاستئناف بجمهورية غانا منذ تموز/يوليه 2010 ويعمل حاليا أستاذا مساعدا بكلية الحقوق بجامعة كيب كوست وجامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا بكوماسي. والقاضي أدجي من رجال القانون المخضرمين والبارزين، وأكاديمي ذائع الصيت ويتمتع بأخلاق رفيعة وكفاءة وخبرة ثابتة في مجال القانون الجنائي، والإجراءات الجنائية، وتفسير القانون، وقانون الهجرة الدولي. وشغل القاضي أدجي عدة مناصب قضائية في غانا وكينيا، وموزمبيق، وسيراليون، ولديه العديد من المنشورات في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية.

ويتحلى القاضي أدجي بالاستقلال والحياد والنزاهة ويستوفي تماما المؤهلات المطلوبة في اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة للمحكمة الجنائية الدولية.

بيان المؤهلات

أبلغ من العمر سبعة وخمسون (57) عاما وأعمل قاضيا بمحكمة الاستئناف في غانا. وتم تعييني بمحكمة الاستئناف في 7 تموز/يوليه 2010. وحاصل على درجة الماجستير في القانون في علم الإجرام والعدالة الجنائية، وماجستير في الدراسات القضائية، وماجستير تنفيذي في الإدارة العامة. وأحاضر في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في مؤسسات مختلفة في غانا، منها المعهد العالي لتدريب القضاة في غانا، وكلية الحقوق بجامعة كيب كوست، ومركز كوفي عنان لحفظ السلام. وأحاضر أيضا في قانون الهجرة الدولي للحصول على درجة الماجستير في إدارة العدالة والأمن بجامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا في كوماسي- غانا.

إنني من الأشخاص القلائل الذين نشروا مؤلفات على نطاق واسع في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في غانا. ونشرت كتابين مرجعيين عن الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي في غانا، وتستخدم المحاكم، والمحامون، والأوساط الأكاديمية، والطلاب، والمؤسسات المعنية بالعدالة الجنائية، والعاملون في مجال العدالة الجنائية هذين الكتابين. ويرد وصف لهذين الكتابين في سيرتي الذاتية المرفقة بالطلب.

إنني أجمع حاليا بين العمل القضائي والعمل الأكاديمي، وفي عام 2018، عندما أصبح منصب عميد كلية الحقوق بالمعهد العالي للتنظيم والإدارة التابع لجامعة غانا شاغرا وتعذر الوصول إلى أستاذ للقانون للقيام بعمله، طلب مجلس الجامعة إلى رئيسة المحكمة العليا في غانا عندئذ، القاضية صوفيا أبينا بوافوا أكوفو من غانا، الموافقة على أن أعمل عميدا فخريا للمعهد لحين تعيين عميد جديد. وقمت بهذا العمل لمدة عام وستة أشهر.

وعملت في العديد من اللجان التي أنشأتها الدولة وغيرها من الهيئات المعنية لمراجعة بعض جوانب القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في غانا. وكنت أحد القضاة الخمسة الذين كلفتهم رئيسة القضاة في غانا في عام 2013، القاضية جورجينا ثيودورا وود، بوضع مبادئ توجيهية لإصدار الأحكام في غانا. وكنت أيضا أحد القضاة الخمسة الذين كلفتهم رئيسة المحكمة العليا في غانا في عام 2018، القاضية صوفيا أبينا بوافوا أكوفو، بوضع توجيهات عملية (الكشف عن الأدلة وإدارة القضايا في المحاكمات الجنائية) من أجل تنظيم المحاكمات الجنائية في غانا. ودخلت الوثيقة حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر 2018 وجاري استخدامها بالمحاكم في غانا.

وترأست في عام 2015 لجنة مراجعة القانون الجنائي التي شكلها النائب العام ووزير العدل لمراجعة القوانين المتعلقة بالفساد في غانا.

وأصدرت العديد من القرارات في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية ويرد بعضها في التقارير المتعلقة بالقانون الغاني وغيرها من التقارير القانونية المحترمة في غانا التي كثيرا ما تستشهد بها المحاكم.

إنني شخص نزيه وشغلت عدة مناصب قضائية في غانا وخارجها. وتم انتخابي أول رئيس للشبكة القضائية الأفريقية المعنية بالقانون البيئي التي يقع مقرها في كينيا في جوهانسبرغ. وفي عام 2019 أعيد انتخابي لولاية أخرى في الندوة التي عقدت في مابوتو، وستنتهي ولايتي في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وتم تعييني من قبل السلطة القضائية في سيراليون كمستشار لها عام 2016 للمساعدة في إصلاح القوانين الجنائية والمدنية في البلد. وترأست المؤتمر القضائي الأول لسيراليون لإصلاح قوانين هذا البلد في عام 2016.

وانتخبت رئيسا لرابطة قضاة الصلح وقضاة المحاكم في غانا في عام 2012 لفترتين متتاليتين.

وأرى مع التواضع أنني مؤهل للترشيح لعضوية اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة في المحكمة الجنائية الدولية. إنني شخص مستقل وموضوعي ونزيه ومؤهل بالتالي لشغل المنصب الذي تقدمت بطلب لشغله.

السيرة الذاتية

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد 25 آذار/مارس 1964

الجنسية غاني

مكان الميلاد أسويبوا، كوماسي
اللغات التوي والإنكليزية

التعليم

الزمالة: أكاديمية غانا للفنون والعلوم، كانون الأول/ديسمبر 2019.
ماجستير في الدراسات القضائية، كلية الحقوق بجامعة ديوك، دورهام، كارولينا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية (2014).
ماجستير في القانون (علم الإجرام والعدالة الجنائية)، جامعة لندن، لندن، المملكة المتحدة، (2010).
ماجستير تنفيذي في الإدارة العامة، معهد غانا للتنظيم والإدارة العامة، أكرا، غانا (2010).
ليسانس الحقوق، كلية الحقوق في غانا، أكرا، غانا (1993).
ليسانس الآداب (القانون واللغويات)، جامعة غانا، ليغون، أكرا، غانا (1991).

الأعمال الوظيفية

2010- حتى الآن	**قاض** بمحكمة الاستئناف في غانا.
2020-2019	**عميد فخري** بكلية الحقوق- معهد التنظيم والإدارة العامة في غانا.
2016- حتى الآن	**أستاذ مساعد** بكلية الحقوق، جامعة كيب كوست.
2016- حتى الآن	**أستاذ مساعد** بجامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا، كوماسي.
2010 - حتى الآن	**محاضر أول** بكلية الحقوق في غانا، أكرا.
2014 - حتى الآن	**عضو** باللجنة الإدارية لكلية الحقوق بجامعة غانا، أكرا، غانا.
2019-2014	**مدير** معهد التدريب القضائي في غانا.
2019-2015	**القاضي المشرف** على المحاكم في أشانتي وبرونغ أهافو والمناطق الشمالية والغربية العليا والشرقية العليا في غانا.
2012- 2015	**القاضي المشرف** على المحاكم في المناطق الغربية والوسطى من غانا.
2014-2013	**مدير** وحدة الشكاوى العامة ووحدة التفتيش على المحاكم التابعة لدائرة القضايا في غانا.
2010-1999	**المؤسس والشريك الإداري** في هولي ترينيتي تشامبرز بكوماسي، غانا.
1999-1993	**مساعد قضائي** للدوائر القانونية في أووسو بيمباه بكوماسي، غانا.

اللجان الوطنية

1- عضو في الآلية الوطنية للإبلاغ عن حقوق الإنسان والمتابعة، 2021.
2- الرئيس المشارك للنائب العام ووزير العدل في اللجنة التوجيهية المشتركة لبرنامج إصلاح قطاع القانون والعدالة، 2015-2017.

3- رئيس لجنة المصادقة على الأخشاب، غانا، 2014-2016.

4- رئيس لجنة مراجعة القانون الجنائي المعنية بمراجعة قانون العقوبات لعام 1960 (القانون رقم 29)، وقانون الاثبات لعام 1975، الصك الدستوري رقم 323 بشأن قوانين الفساد.

الأنشطة المهنية الأخرى (أنشطة مختارة)

2017 حتى الآن	**رئيس** الشبكة القضائية الأفريقية للقانون البيئي.
2016	**مستشار**، إصلاح القضاء في سيراليون لتحسين كفاءة تقديم العدالة لشعب سيراليون.
2016	**رئيس** المؤتمر القضائي الأول لسيراليون.
2012 - 2016	**رئيس** الرابطة المعنية بقضاة الصلح وقضاة المحاكم في غانا.
2012 - حتى الآن	**رئيس** لجنة إجراءات الاستئناف التابعة للدائرة القضائية في غانا.
2010- حتى الآن	**رئيس** لجنة خدمة العمليات الخاصة التابعة للخدمة القضائية في غانا.
2010-2008	**رئيس** فرع نقابة المحامين في غانا بمنطقة أشانتي.
2010-2008	**عضو** في مجلس نقابة المحامين بغانا.

حلقات العمل والتدريب والمؤتمرات الدولية التي حضرها والتي قدم عروضا فيها

1- إدارة الدعاوى القضائية، ترينيداد وتوباغو، 2018.

2- تخضير الجهاز القضائي، مابوتو - موزمبيق، 2018.

3- حقوق الإنسان والمتحولين جنسيا، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 2018.

4- الهجرة وحقوق الإنسان، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018.

5- المؤتمر المعني بالمياه، برازيليا - البرازيل، 2017.

6- البيئة والاحتباس الحراري، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 2017.

7- رابطة قضاة الصلح وقضاة المحاكم في الكومنولث، جزيرة جيرسي - إدارة القضايا، 2011.

حلقات العمل والتدريب والمؤتمرات المحلية التي حضرها والتي قدم عروضا فيها

1- محاضرة افتتاحية بصفته زميلا في أكاديمية غانا للفنون والعلوم حول موضوع "الاتجاهات المتغيرة في قانون الأراضي والسياسة والحوكمة والإدارة بموجب قانون الأراضي لعام 2020 (القانون 1036)" في أكرا، 29 نيسان/أبريل 2021.

2- قابلية قانون إدارة المالية العامة لعام 2016 (القانون رقم 921) للتطبيق على الإدارة وكبار الموظفين في لجنة الطاقة بغانا - تموز/يوليه 2021.

3- الكشف عن الأدلة والإجراءات القانونية الواجبة: فحص الحق في الصمت في عملية الكشف عن الأدلة وإدارة القضايا الجنائية في غانا - نقابة المحامين في غانا - التعليم القانوني المستمر، أكرا - نيسان/أبريل 2021.

4- دور أعضاء اللجنة القضائية لمجلس رؤساء القبائل الوطني في كوماسي - نيسان/أبريل 2021.

5- الكشف عن الأدلة والإجراءات القانونية الواجبة: دراسة للحق في الصمت في عملية الكشف عن الأدلة وإدارة القضايا الجنائية في غانا - محاضرة للقضاة والمحامين وأعضاء هيئة التدريس في أكرا - آب/أغسطس 2020.

6- التدريب الأساسي على قواعد الإثبات لهيئة تنظيم المرافق العامة في كوفوريدوا، تموز/يوليه 2019.

7- دور الوسيط والاستدلال في كتابة أحكام الوساطة للمفوضين والوسطاء في مفوضية العمل، نيسان/أبريل 2019.

8- التعليم القانوني في غانا وخريج كلية الحقوق، التحديات وآفاق المستقبل، المؤتمر القانوني السادس بجامعة كيب كوست، 20 آذار/مارس 2019.

9- الاختصاص التفسيري للمحكمة العليا للإدارة وكبار أعضاء لجنة المساعدة القانونية في أبوري، آذار/مارس 2019.

10- تشريح المحاكمة من بدء الإجراءات إلى صدور الحكم - كيفية الاتفاق مع التغييرات التي أجراها الصك الدستوري رقم 87 - محاضرة للقضاة والمحامين وأعضاء هيئة التدريس، كانون الثاني/يناير 2019.

11- إدارة القضايا والأخلاقيات والاتجار بالبشر، مركز التدريب الإقليمي لغرب إفريقيا - أكرا، في الأعوام 2012 و2013 و2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019.

12- إنفاذ حقوق الإنسان الأساسية وصلاحيات المحاكم الرقابية. نقابة المحامين في غانا في مؤتمرها العام السنوي في كوفوريدوا في 12 أيلول/سبتمبر 2018.

13- تعزيز الوعي بحقوق الإنسان في الأعمال التجارية وصلتها بالمجتمع الغاني؛ مؤتمر حقوق الإنسان في معهد غانا للتنظيم والإدارة العامة في 27 آب/أغسطس 2018.

14- عملية التنفيذ فيما يتعلق بقرارات المحاكم والهيئات شبه القضائية. نقابة المحامين في غانا كجزء من التعليم القانوني المستمر في 27 آذار/مارس 2018.

15- عرض حول "أنواع الطلبات التي يمكن تقديمها بموجب قواعد (الإجراءات) المدنية للمحكمة العليا لعام 2004 (الصك الدستوري رقم 47)"، نقابة المحامين في غانا كجزء من التعليم القانوني المستمر في 26 آذار/مارس 2018.

16- التعليم القانوني المستمر في 20 آذار/مارس 2018.

17- استخدام التطبيقات والبروتوكولات التمهيدية لاختصار المحاكمات، نقابة المحامين في غانا، حلقة العمل المعنية بتوعية قضاة المحكمة العليا بأحكام التبني في غانا، 8 شباط/فبراير 2018.

18- ندوة لقضاة المحكمة العليا حول "الأسباب أو المسائل التي تؤثر على الزعامة في القبائل"، 18 كانون الثاني/يناير 2018.

19- مجلس أوروبا بشأن الأدلة الإلكترونية، 2017 و2018.

20- دور الهيئات التنظيمية في بناء الأمة في أسبوع الطلبة بكلية الحقوق بجامعة ويسكونسن، أكرا، في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

21- مستقبل التعليم القانوني في غانا. التفكير في قضية البروفيسور ستيفن كواكو أساري ضد النائب العام والمجلس القانوني العام. ندوة الأكاديميين القانونيين بجامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا، كوماسي، 20 و21 تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

22- مكافأة التميز الأكاديمي لهدف أسمى - جوائز رويال بنك وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا، 3 آذار/مارس 2017.

23- مؤتمرات هيئة الشاحنين والتدريب القضائي على القانون البحري في الأعوام 2011 و2012 و2013 و2014 و2015 و2017.

24- التدريب على قوانين المعادن والتعدين، الغرفة التجارية في غانا، 2016 و2017.

25- الدقة والخطأ في عملية العدالة الجنائية. دور القضاة والمحامين وهيئات التدريس - المؤتمر القانوني الثاني لكلية الحقوق بجامعة كيب كوست، نيسان/أبريل 2015.

26- معهد التدريب القضائي بالتعاون مع السفارة الفرنسية لمكافحة الاتجار بالبشر، 2015.

27- انتهاك حرمة المحكمة في غانا - مؤتمر رابطة قضاة الصلح وقضاة المحاكم في غانا، تشرين الأول/أكتوبر 2014.

28- نظرية التأجيل والإنهاء غير القانوني للمحاكمات في غانا.

29- إدارة القضايا بموجب قواعد الإجراءات المدنية للمحكمة العليا، 2004.

30- الصك الدستوري رقم 47.

31- مؤتمرات رابطة قضاة الصلح وقضاة المحاكم في الأعوام 2011 و2012 و2013 و2014.

المناصب (غير القانونية)

2014 - 2016	**رئيس المجلس الرعوي** لكنيسة المسيح الملك، أكرا، غانا.
2014 - 2016	**الوصي الأعلى** لرابطة فرسان القديس جون انترناشيونال في جميع أنحاء العالم (الولايات المتحدة الأمريكية).
2014-2012	**رئيس** فرسان سانت جون، غانا.
2013-2012	**عضو في مجلس إدارة** كلية سانت لويس للتربية، كوماسي، غانا.
2009-2007	**رئيس مجلس إدارة** مدرسة أمانيامبونج الثانوية، مامبونج، أشانتي
2014-2004	**رئيس مجلس إدارة** مدرسة دينياسمان الكاثوليكية الثانوية، بوانو، غانا.
2002 حتى الآن	**رئيس مجلس إدارة** مستشفى سانت باتريك، أوفينسو، غانا.
2006-2002	**الرئيس الأعظم** لرابطة فرسان القديس جون الدولية، غانا.
2014-2000	**رئيس مجلس إدارة** مدرسة عافية كوبي الثانوية للبنات في كوماسي، غانا.
2009-2000	**رئيس مجلس إدارة** مدرسة سانت باتريك للتدريب على القبالة، أوفينسو.
2008-2000	**رئيس** المجلس الرعوي لأبرشية كوماسي الكاثوليكية، غانا.
2008 - 2000	**رئيس** مدرسة القديس بطرس المهنية.
2006-1996	**رئيس** كنيسة القديس بطرس الكاثوليكية، أسوييبوا، كوماسي، غانا.

الجوائز والأوسمة

منحه قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر وسام القديس غريغوريوس الأعظم في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

المنشورات

الكتب

1. Adjei, D.D. & Ackah- Yensu B.F. (2021) Alternative Dispute Resolution- A Ghanaian Perspective; Buck Press Limited Publisher, Ghana.
2. Adjei, D.D. (2021), Modern Approach to the Law of Interpretation in Ghana, 3rd Edition (Reprinted) Buck Press Limited Publisher, Ghana.
3. Book - Criminal Practice and Procedure in Ghana (G- PAK Limited, 2nd Edition 2019).
4. Book - Modern Approach to the Law of Interpretation in Ghana (G- PAK Limited, 3rd Edition 2019).
5. Book - Land Law, Practice and Conveyancing in Ghana (Adwinsa, 2nd Edition 2018).
6. Book- *Contemporary Criminal Law in Ghana* (G- PAK Limited, 2017).
7. Book Chapter -A Commitment to law, Development and Public Policy. "Progressive Chief", "Service Chiefs" and "Heads of Communities" in the Chieftaincy Institution of Ghana and their Legal Effect,

pages 476 – 478. A Festchrift in Honour of Nana Dr SKB Asante edited by Richard Frimpong Oppong and Kissi Agyebeng published by Wildy, Sommonds & Hill Publishing 2016.

المقالات

1. Is Consent a sine Qua Non in Seeking Medical Treatment?
   2020- GIMPA Law Journal –Fifth Edition.
2. Non –Ghanaian Citizens Weep for Losing Their Lands Whiles Ghanaians Laugh, 21 August 2019: The Day of Reckoning. 2020- GIMPA Law Journal –Fifth Edition.
3. Rescuing Lessors and Lessees from Hardship Emanating From Rent Review and Renewal Clauses.
   2019- Lancaster University Law Journal- 2019 Edition.
4. Deference Theory and Unfair Termination in Ghana.
   2019- Judges and Magistrates Law Journal.
5. Case Management under the High Court Civil Procedure Rules, C.I 47
   2019- Judges and Magistrates Law Journal.
6. *Building a Strong Judiciary: Discharging the Constitutional Mandate*, 2011- AMJG News Journal, Oct. 2011 Edition.
7. *Applications before the Court of Appeal*, 2012, at www.ghanabar.org/ publications.
8. *Systematic Violations of Prisoner's rights, Who is to blame?* CLE 2013, at www.ghanabar.org/publications.
9. *Contempt of Court in Ghana*, AMJG News Journal, October, 2015 Edition.

المراجع

1- المطران بيتر كواسي ساربونغ، رئيس الأساقفة الفخري لأبرشية كوماسي الكاثوليكية.
2- السيد بول أدو جيامفي. أفريكانا تشامبرز، كوماسي. الرئيس السابق لنقابة المحامين في غانا.
3- القاضية بربارا فرانسيس آكاه - ينسو، القاضية بمحكمة الاستئناف في غانا.

2- فيرناندیز، جولیان (فرنسا)

[الأصل: بالفرنسية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة فرنسا في هولندا تحياتها إلى المحكمة الجنائية الدولية (أمانة جمعية الدول الأطراف) وتتشرف بإبلاغها بقرار السلطات الفرنسية بتقديم ترشيح السيد جوليان فرناندیز إلى اللجنة الاستشارية لفحص الترشيحات، في الانتخابات التي ستُجرى خلال الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف.

منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، لم تتوانى فرنسا عن توفير الدعم المستمر لها كما أنها تعلق أهمية كبيرة على جودة وفعالية عملها، وهما عنصران أساسيان في مكافحة الإفلات من العقاب.

إن قرار فرنسا بترشيح السيد جوليان فرناندیز هو جزء من هذا الالتزام تجاه المحكمة إلى جانب معرفته المتعمقة بالمحكمة الجنائية الدولية وعملها. يتميز البروفيسور فرناندیز بنزاهته البالغة وحياده في جميع وظائفه، كما ينعكس هذا في وصف مؤهلاته وكذلك في سيرته الذاتية.

بيان المؤهلات

تتقدم فرنسا بترشيح البروفيسور جوليان فرناندیز لانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية للنظر في الترشيحات لمنصب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

يُقدَم هذا البيان وفقاً للفقرة 4 (ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي، فيما يتعلق بعملية التحضير لانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية للنظر في الترشيحات لمنصب القضاة للمحكمة الجنائية الدولية من قبل جمعية الدول الأطراف.

يفي ترشيح السيد جوليان فرناندیز، الذي تُرفق سيرته الذاتية بهذا البيان، بجميع الشروط المطلوبة المرفقة بالقرار (ICC-ASP/10/Res.5) لإنشاء لجنة استشارية للنظر في الترشيحات التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتنص الفقرة 2 من هذه الشروط على: "يتم اختيار أعضاء اللجنة من بين الشخصيات المرموقة الراغبين والمستعدين لشغل هذا المنصب. كما ينبغي أن يتمتعوا بأعلى مكانة أخلاقية، فضلاً عن الكفاءة والخبرة المعترف بهما في القانون الجنائي أو الدولي. إن ترشيح السيد جوليان فرناندیز يفي بالكامل بمعايير الترشيح هذه من جميع النواحي.

أولاً وقبل كل شيء، إنه يتحلى بمعرفة وخبرة عميقة خاصة بالقانون الجنائي الدولي وبالمحكمة الجنائية الدولية. إنه أستاذ في القانون العام المتخصص في العدالة الجنائية الدولية. لقد دافع السيد فرناندیز عن أطروحته حول "السياسة القانونية الخارجية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية". كان يقوم بالتدريس في فرنسا وفي الخارج لمدة تناهز عن عشرة سنوات على شؤون حقوق الإنسان. إنه يشغل حالياً منصب مدير مشارك لبرنامج الماجستير في "حقوق الإنسان والعدالة الدولية - دورة العدالة الجنائية الدولية" في جامعة باريس 2 بانتيون-أسّس.

يتميز البروفيسور جوليان فرناندیز بجودة عمله العلمي. إنه المبادر والمدير المشارك لأحد أهم الأحداث العلمية في القانون الجنائي الدولي في العالم الناطق بالفرنسية، "أيام العدالة الجنائية الدولية"، وهو مؤتمر

سنوي يجمع أفضل الأكاديميين والممارسين المتخصصين في هذا المجال. وهو أيضاً مؤلف للعديد من المنشورات القانونية حول هذا الموضوع، وشارك في صياغة العديد من الكتب، بما في ذلك العمل المرجعي باللغة الفرنسية عن المحكمة الجنائية الدولية، و"التعليق على كل مادة من مواد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية".

كان السيد جوليان فرناندیز أيضاً مستشاراً في المحكمة الوطنية للجوء منذ عام 2011، وهي محكمة مختصة لاتخاذ قرارات بشأن الاستئنافات المقدمة من طالبي اللجوء الذين تم رفض طلبهم الأولي. وبهذه الصفة، كان قادراً بشكل خاص على فهم المؤهلات اللازمة لممارسة وظيفة القاضي.

لقد أظهر البروفيسور جوليان فرناندیز في جميع وظائفه نزاهته البالغة وحياده الثابت، وبشكل عام، صفاته الأخلاقية الرفيعة.

إن فرنسا وَثِقَة من أن الخبرة المهنية ومؤهلات السيد جوليان فرناندیز يمكن أن تستمر بشكل مفيد بدعم عمل اللجنة الاستشارية للنظر في الترشيحات لمنصب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

السيرة الذاتية

1- السيرة الأكاديمية

الخبرة العملية

➢ 2015 حتى الآن: **أستاذ القانون العام بجامعة باريس الثانية بانتيون- أسّس**
الواجبات الأكاديمية

- رئيس **Centre Thucydide**، معهد الجامعة متعدد التخصصات للتحليل والبحث في العلاقات الدولية [www.afri-ct.org]
- الرئيس المشارك لبرنامج الماجستير في حقوق الإنسان والعدالة الدولية، تخصص في القانون الجنائي الدولي [بالاشتراك مع البروفيسور أوليفييه دي فروفيل والبروفيسور ديدييه ريبوت]
- مؤسس ورئيس مشارك لشهادة قانون اللجوء واللاجئين [بالاشتراك مع السيدة دلفين بوريز]
- الرئيس المشارك لعيادة أسّس للقانون الدولي [مع البروفيسور سيباستيان توزي]
- عضو منتخب في مجلس الكلية للدراسات الجامعية والدراسات العليا في القانون والعلوم السياسية
- الرئيس السابق لبرنامج الماجستير في العلاقات الدولية (2015 إلى 2017)

التعليم

- العلاقات الدولية (37 ساعة)، بكالوريوس السنة الأولى
- القانون الجنائي الدولي (24 ساعة)، ماجستير السنة الثانية
- مقدمة لدراسات العلاقات الدولية (25 ساعة)، ماجستير سنة أولى
- القانون الدولي العام المتقدم (25 ساعة)، ماجستير في السنة الأولى
- ندوة حول العدالة الجنائية الدولية (20 ساعة)، ماجستير السنة الثانية
- الشؤون الدولية (30 ساعة)، بكالوريوس في القانون (ليسانس الحقوق، موريشيوس)
- المنظمات الدولية (15 ساعة)، بكالوريوس في القانون (ليسانس الحقوق، دبي)

التعليم في مؤسسات أخرى وفي الخارج

- الولايات المتحدة والقانون الدولي (15 ساعة)، نانتير (فرنسا)، EEDIN، 2019
- **قانون** الحماية الدولية واللجوء (12 ساعة)، باريس (فرنسا)، Sciences Po، 2014-2019
- العدالة الجنائية الدولية، كاين (فرنسا)، جامعة السلام الثامنة عشرة، IIDHP، 2018
- المنفيين الذين فروا من الحرب، كاين (فرنسا)، جامعة 21 من أجل السلام، IIDHP، 2021
- قانون اللاجئين، باماكو (مالي)، مؤسسة رينيه كاسين وبعثة الأمم المتحدة في مالي، 2018

- القانون الجنائي الدولي، داكار (السنغال)، مؤسسة رينيه كاسان، 2017 و2020
- عدم الإعادة القسرية، ستراسبورغ (فرنسا)، الجلسة الثامنة عشرة حول اللاجئين، مؤسسة رينيه كاسين والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015
- القانون الجنائي الدولي، بيروت (لبنان)، مؤسسة رينيه كاسان وشبكة الجامعة الفرنكوفونية AUF، 2013

برامج تدريبية
- متحدث في البرنامج التدريبي للعدالة الجنائية الدولية الذي نظمه المعهد الوطني الفرنسي للقضاء (ENM)، الحرم الجامعي بباريس (2016 و2017)، عرض تقديمي حول الجرائم الدولية
- متحدث في الدورة الثامنة لدورات مكثفة حول حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي في لوبومباشي وكينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، التي نظمتها الوكالة العامة الفرنسية الحرم الجامعي بباريس (2019 و2021)

➢ 2010 - 2014 **أستاذ القانون العام بجامعة ليل 2**

الواجبات الأكاديمية
- عضو منتخب في مجلس الكلية
- رئيس مجلس الامتحانات للسنة الأولى - ليسانس حقوق
- إنشاء برنامج الماجستير (M2) في العدالة الجنائية الدولية

التعليم
- العلاقات الدولية (37 ساعة)، بكالوريوس السنة الأولى
- القانون الدولي العام المتقدم (36 ساعة)، ماجستير السنة الأولى
- مؤسسات إدارية (37 ساعة)، ماجستير السنة الأولى
- حقوق الإنسان (24 ساعة)، ماجستير السنة الثانية

الأنشطة الدولية
➢ 2021 **بروفسور زائر** بجامعة بوينس آيرس (الأرجنتين)
➢ 2019 **بروفسور زائر** في جامعة جالاتاساراي (تركيا)
➢ 2018 **بروفسور زائر** في جامعة لافال (كيبيك، كندا)
➢ 2016 **بروفسور زائر** في جامعة ميناس جيرايس الفيدرالية (جامعة ميناس جيرايس الفيدرالية - البرازيل)

المشاركة في الجمعيات والرابطات والمجلات الأكاديمية
هيئة تحرير *الدليل الفرنسي للقانون الدولي* (AFDI)
المجلس الأكاديمي للجمعية الفرنسية من أجل الأمم المتحدة (AFNU)
المجلس العلمي *للأسئلة الدولية، الوثائق الفرنسية*
المجلس العلمي *لمراجعة القانون الدولي بأسّس* (RDIA)
المجلس العلمي للمعهد الدولي لحقوق الإنسان والسلام **(**IIDHP**)**
هيئة تحرير *مجلة الدفوع الوطنية* (RDN)
لجنة مراجعة *Champs de Mars*، مطبعة العلوم
هيئة تحرير *مجلة جامعة بولونيا للقانون*

عضو في الجمعية الفرنسية للقانون الدولي (SFDI) رابطة القانون الدولي (القسم الفرانكفوني)، وجمعية كيبيك للقانون الدولي (SQDI)

عضو في **لجان الاختيار** المختلفة للمحاضرين والأساتذة المساعدين (جامعة روان، المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية، إلخ.)

المؤهلات التعليمية

- 2010 **تم قبولي في "Agrégatio" في القانون العام**، الامتحان التنافسي الوطني الفرنسي حول وضع وتعيين الأساتذة (المحاولة الأولى، المرتبة: الخامسة)
- 2010 مُدرج من قبل مجلس الجامعات الوطني (CNU) **كمؤهل لشغل مناصب محاضر أول** في القانون العام (وتم اختياري كخيار أول للوظائف المفتوحة في جامعة باريس الثانية بانتيون-أسّس، أكاديمية سان سير العسكرية، جامعة باريس الحادي عشرة)
- 2009 **دكتوراه في القانون العام، جامعة باريس الثانية بانتيون- أسّس**
  أطروحة حول السياسة القانونية الخارجية للولايات المتحدة تجاه المحكمة الجنائية الدولية؛ دفوع الأطروحة بتاريخ 4 أيار/مايو 2009؛ تكوين اللجنة: البروفسور سيرج سور (رئيس اللجنة)، البروفسور إيمانويل ديكو (مشرف دكتوراه)، البروفسور هيرفي أسينسيو والبروفيسور جيل كوترو (المقررون)، والسفير جان فرانسوا دوبيل
  مرتبة الشرف، مُقترح للنشر ولنيل جائزة، حصلت على مرتبة الشرف والجائزة الأولى من معهد الدراسات العليا للدفوع الوطني (IHEDN، رئيس الوزراء - فرنسا)

- 2003 -2009 **دكتوراه في القانون العام، جامعة باريس الثانية بانتيون- أسّس**
  زميل دكتوراه (2003-2006)، ثم مساعد دراسات عليا (2006-2008) في جامعة باريس الثانية بانتيون-أسّس؛ مساعد خريج (2009-2010) في جامعة أورليان
  مشاركة في أعمال مركز الدراسات والبحوث في القانون الدولي والعلاقات الدولية (الموضوع: "الإرهاب والقانون الدولي")، القسم الفرانكفوني، أكاديمية لاهاي للقانون الدولي (2006)؛ منحة من الأكاديمية
  زميل زائر لمدة ثلاثة أشهر في **كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية**، جامعة توفت، ميدفورد (ماساتشوستس)، الولايات المتحدة، تحت إشراف البروفيسور مايكل جلينون؛ منحة من جامعة باريس الثانية بانثيون أسّس
- 2003 **ماجيستير في العلاقات العامة، جامعة باريس الثانية بانتيون- أسّس**
  تخصص في السياسة الدولية، تركيز على البحوث، بامتياز مع مرتبة الشرف (طالب متفوق)

- 1996-2002 **تخرج في القانون** (بكالوريوس وماجستير في القانون الدولي - جامعة جان مولين ليون 3) والعلوم السياسية (دراسات دولية في ساينس بو ليون، جامعة ليون 2)، مع مرتبة الشرف.

اللغات

- الفرنسية (اللغة الأم)
- اللغة الإنجليزية (بطلاقة، B2/C1)
- الأسبانية (أساسي)

2- المسؤوليات العلمية

- منذ عام 2020 رئيس مشارك لـ ***الدليل الفرنسي للعلاقات الدولية*** **(**AFRI**)**
  [بالاشتراك مع البروفيسور جان فينسينت هولیندر]؛ نائب مدير سابق ومسؤول عن قسم "السياسة القانونية الخارجية" (2010-2018)

الدليل الفرنسي للعلاقات الدولية هو الدليل السنوي الأكاديمي للعلاقات الدولية الذي يتعامل بالشؤون الدولية باستخدام نطاق شامل، بما في ذلك السياسة والاستراتيجية والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا، إلخ؛ بفضل نهجه متعدد التخصصات، فإنه يجمع بين المنح الدراسية للممارسين والدبلوماسيين والخبراء الفرنسيين أو الدوليين؛ تخضع جميع الأوراق لعملية مراجعة أقران مزدوجة التعمية تحت إشراف هيئة تحرير متعددة التخصصات؛ تمت مكافأة النشر في عام 2008 من قبل معهد فرنسا

- 2019-2023 **منسق مشروع البحوث "ريفوار" حول حماية اللاجئين الفارين من الحرب في فرنسا**، الذي أسسته الوكالة الوطنية الفرنسية للأبحاث (ANR)

يركز مشروع "ريفوار" على الحماية في فرنسا، لأولئك الذين أجبروا على الاغتراب بسبب نزاع مسلح في بلدهم الأصل أو بلد إقامتهم المعتادة. إنه يهدف إلى تسليط الضوء على أحد الجوانب الرئيسية للهجرة القسرية الحديثة من خلال تقييم الأدوات القانونية المعمول بها (التحقيق الميداني)، من خلال تقديم تحليل مستمر لوضع اللاجئين الفارين من الحرب في فرنسا (منشورات، موقع إلكتروني مع تقارير منتظمة ومراجعة الفقه القانوني)، من خلال تحسين تدريب الجهات الفاعلة المعنية (إنشاء درجة متخصصة وعيادة قانونية)، ومن خلال اقتراح تطورات لقانون اللاجئين (على سبيل المثال، إنشاء وضع وقائي جديد قائم على أسس إنسانية)

بالاشتراك مع جامعة ريمس (البروفيسور ألكسيس ماري) وجامعة فرساي (البروفيسور تيبو فلوري غراف) وممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في فرنسا (كارولين لالي شوفالييه)

المدة: 42 شهراً - الميزانية: 250 ألف يورو - www.refwar.fr

- منذ عام 2020 محرر تنفيذي لسلسلة Centre Thucydide series, ومجموعة iblis, CNRS Editions

3- بعثات الخبراء والأنشطة الخارجية

- **مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين**
  - مساعد قاضٍ في المحكمة الوطنية للجوء (CNDA)، محكمة الاستئناف الفرنسية بشأن مسائل اللجوء، منذ عام 2011
  - تم تعييني من قبل رئيس المحكمة للمشاركة في الدوائر المكونة من 9 قضاة وفي الفريق العامل المعني بجلسات المحكمة (2016-2017)
- **Agence nationale pour la Recherche (ANR)**، الوكالة الوطنية الفرنسية للأبحاث
  - نائب رئيس لجنة التقييم العلمي لبرنامج "الابتكار - العمالة" (2017)، وعضو خبير في لجنة المراجعة النصفية للمشروع
  - عضو لجنة التقييم العلمي لبرنامج "الابتكار - العمالة" (2016)
  - نائب رئيس لجنة التقييم العلمي لبرنامج "العولمة والحوكمة" (2012).
- **المجلس الأعلى لتقييم البحوث والتعليم العالي (HCERES)، وهي** سلطة إدارية مستقلة مسؤولة عن تقييم التعليم العالي الفرنسي وهياكل البحث
  - عضو خبير في لجان التقييم لـ CTAD (نانتر) في 2018 وISC-EPRED (Poitiers) في عام 2017
- **Ministère de l’Europe et des Affaires étrangères**، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية

- المشاركة مع السفارة الفرنسية في هولندا وأكاديمية لاهاي للقانون الدولي في تنظيم أول **مسابقة لمحكمة القانون الجنائي الدولي الصورية** باللغة الفرنسية، ومن المقرر أن يتم الإصدار الأول في عام 2022
- المشاركة في التنظيم، مع البروفسور موريل أوبيدا-سايلارد، في **ندوة الوزارة حول عملية مراجعة المحكمة الجنائية الدولية**، 26 شباط/فبراير 2021 [برعاية مشتركة من السنغال]

➢ **Association pour les études sur la guerre et la stratégie (AEGES)**، رابطة القانون العام التي تروج لدراسات الحرب والدراسات الاستراتيجية في فرنسا [www.aeges.fr]
- **عضو مجلس الإدارة (2016-2020)، والرئيس (2017-2019)**، رئيس مشارك لمجموعة العمل المعنية بالعدالة الجنائية الدولية

➢ **عضو في لجنتي الاختيار ومنح الجوائز**
- **لجائزة ألبرت تيبوديت** (الجائزة السنوية لأفضل كتاب فرنسي في العلاقات الدولية)، منذ 2014
- **لجائزة دكتوراه جاك مورجون**، SFDI، 2018 - 2020
- **لجائزة الدكتوراه في العدالة الجنائية الدولية**، المعهد الجامعي في فارين، 2017-2018
- للمرحلة النهائية من مسابقة Lombois Moot Court، 2017
- رئيس لجنة امتحانات المحامين (IEJ) باريس 2، 2016-2017
- للامتحان التنافسي للقبول في المعهد الوطني للإدارة **École nationale d'Administration** (ENA)، امتحان "القضايا الدولية"، 2014-2016
- لامتحانات التوظيف في وزارة الخارجية الفرنسية، وامتحانات "القانون العام" و"القضايا الدولية"، 2015-2016

➢ **جلسات الاستماع العلنية**
- مقابلة مع **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي** (**Conseil économique, social et environnemental**)، قسم الشؤون الأوروبية والخارجية، حول استقبال ودمج طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي، 30 كانون الثاني/يناير 2018
- مقابلة مع مجلس الدولة (**Conseil d'État**) لتقييم السلطات الإدارية، 25 أيلول/سبتمبر 2018
- متحدث في *Battle Lab Rens*، نظمته **وزارة الجيش**، وزارة الدفاع الفرنسية، مديرية المخابرات العسكرية، مجمع المخابرات، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

4- الإشراف على أبحاث الدكتوراه وما بعد الدكتوراه

الإشراف على أطروحة HDR - أي أطروحة المستوى الأعلى للأساتذة المساعدين، مما يتيح للمرشحين الإشراف على مرشحي الدكتوراه.

➢ أوليفييه بوفاليه، نيس، 25 آذار/مارس 2021
➢ بلاندين ماليفاي، دواي، 28 آب/أغسطس 2020
➢ Raphaëlle Nollez-Goldbach, École Normale Supérieure، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

أطروحات الدكتوراه

➢ **الإشراف ومناقشة دفوع 3 أطروحات دكتوراه**

- إيزابيل فاكون، *العامل العسكري في السياسة الأمنية لروسيا تحت حكم بوتين* (2000-2019)، جامعة باريس الثانية، التي دافعت عنها في عام 2020، وحازت على جائزة الدكتوراه من الجامعة
- باربرا هيلد، دافعت عن "حرية التعبير للسجناء"، جامعة ليل 2، في 2018

- محمد باهو، دافع عن "فروع تنظيم القاعدة في إفريقيا"، جامعة باريس 2، في عام 2017

➢ **18 مرشحاً لدرجة الدكتوراه تحت الإشراف، بما في ذلك 13 مستفيداً من المنح (زميل دكتوراه (DF)، مساعد خريج (GA)) و8 يتم الإشراف عليهم بشكل مشترك**

- ديما الساجدية (GA Collège de France)، *مشاركة سلطة إقليمية في حل النزاع السياسي*: حالة مصر والصراع الإسرائيلي الفلسطيني [بالاشتراك مع البروفسور هنري لورنس]، بدأت في عام 2017

- لويس ماري بيل (ضابط بالجيش)، *الأسلحة النووية التكتيكية*، بدأ في عام 2018

- كميل بابيت (DF باريس الثانية)، *شرعية عمليات حفظ السلام* [بالاشتراك مع البروفيسور جون-فينسنت هوليندر]، بدأ في عام 2020

- فيليب بو نادر، *النظام القانوني لاستخدام القوة ضد الجهات الفاعلة غير الحكومية*، بدأ في عام 2016

- رشيد شاكر (DF/GA باريس الثانية)، *تنافسات النفوذ في الخليج العربي منذ عام 2003* [بالاشتراك مع البروفيسور جون-فينسنت هوليندر]، بدأ في 2015

- تشارلز-إمانيويل ديتري (DF/GA باريس الثانية)، *مساهمة القانون الدولي في النظام الدولي في بحر الصين الجنوبي*، بدأ في عام 2016

- أندريا فويلاتر (DF باريس الثانية)، *السلطة الاختيارية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية*، بدأت في عام 2020

- الكسندرا جرانجيان، *قواعد الإجراءات الجنائية في المحكمة الجنائية الدولية*، بدأت في عام 2020

- جوان كيركهام (DF/GA باريس الثانية)، *تنظيم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل* [بالاشتراك مع البروفيسور أوليفيير دي فروفيل]، بدأ في عام 2017

- ليا جاردين (GA باريس 13)، *حماية القاصرين غير المصحوبين بذويهم في القانون الأوروبي والدولي لحقوق الإنسان* [بالاشتراك مع بلاندين ماليفاي]، بدأت في عام 2017

- ماتيلد جينتيل (DF/GA باريس الثانية)، *العقوبات الاقتصادية وانتشار الأسلحة النووية*، بدأت في عام 2016

- أرنود مينتر (دبلوماسي)، *العقوبات في العلاقات الدولية المعاصرة*، بدأت في عام 2020

- كارين مونتيرو (DF باريس الثانية)، *الصين وحرب القانون* [بالاشتراك مع بول شارون]، بدأت في عام 2020

- لويس بيريز (DF باريس الثانية)، *الذكاء الاصطناعي للأغراض الدفاعية*، بدأ في عام 2019

- كريستوف ريتشر (DF باريس الثانية)، *العمليات العسكرية الفرنسية في الخارج منذ عام 2001*، بدأ في عام 2019

- ماري روي (DF باريس الثانية)، *الأوبئة والصراعات في العلاقات الدولية* [بالاشتراك مع البروفيسور جون-فينسنت هوليندر]، بدأت في 2015

- ساندرين دي سينا، تطبيق حقوق المتهمين في المحكمة الجنائية الدولية [بالاشتراك مع البروفيسور فاني لافونتاين]، بدأت في 2018

- ماري ويلميت (DF المعهد الجامعي الأوروبي)، *معالجة أضرار ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الإجراءات الجنائية الدولية* [بالاشتراك مع البروفيسور نيها جين]

5- المنشورات

كتب

➢ **كمؤلف منفرد**

2022 ***القانون الجنائي الدولي***، باريس، المكتبة العامة للقانون والفقه، مجموعة الأنظمة
- الطبعة الثانية (2022): ليتم نشرها
- الطبعة الأولى (2020): 232 صفحة.

2021 ***العلاقات الدولية***، باريس، ملخص مجموعة Dalloz
- الطبعة الثالثة (2021) تحت الطبع
- الطبعة الثانية (2019)، 792 صفحة
- الطبعة الأولى (2018)، 732 صفحة.

حائز على جائزة إدوارد بونفوس، *أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسة*، معهد فرنسا، 2018

2019 ***منفيي الحرب. تحدى فرنسا باللجوء، باريس***، أرماند كولين، تعاقدات المجموعة، 192 صفحة

2010 ***السياسة القانونية الخارجية للولايات المتحدة تجاه المحكمة الجنائية الدولية***، باريس، بيدون، 650 صفحة.

حائز على جائزة شكري قرداحي الكبرى، أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية، معهد فرنسا، 2011

➢ **مؤلف مشارك أو محرر**

2022 ***قرارات اللجوء*** [بالاشتراك مع البروفيسور تيبوت فلوري غراف والبروفيسور ألكسيس ماري]، باريس، PUF، مجموعة الحقوق الأساسية، سلسلة " القانون كما حددته الحالات السابقة"، ليتم نشره

2021 ***الأمم المتحدة. أزمة في العلاقات الدولية*** [محرر، مع البروفسور جان فنسنت هولیندر]، باريس، المركز الوطني العلمي للبحث، ببليس، *تحت الطبع*

2021 ***عالمية وتكامل العدالة الجنائية الدولية. وقائع اليوم الخامس للعدالة الجنائية الدولية*** [تحرير بالاشتراك مع البروفسور أوليفييه دي فروفيل، باريس، بيدون، 184 صفحة

2020 عمليات فرنسا الخارجية [محرر، بالاشتراك مع جان بابتيست جانجين فيلمر]، باريس، CNRS Éditions, Biblis، 335 صفحة

2020 السنونو والسلحفاة. وقائع اليوم الرابع للعدالة الجنائية الدولية، [محرر، بالاشتراك مع أوليفيي دي فروفيل]، باريس، بيدون، 184 صفحة.

2019 ***تعليق على كل مادة من مواد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية***، باريس، بيدون
- الطبعة الثانية (2019) [محرر، بالاشتراك مع كزافيي باكرو والبروفسور ميوريول أوبيدا سايلارد]، مجلدين، 2980 صفحة
- الطبعة الأولى (2012) [محرر، بالاشتراك مع كزافيي باكرو]، مجلدان، 2،459 صفحة.

حائز على جائزة شكري قرداحي الكبرى، أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية، معهد فرنسا، 2013

2018 ***التغييرات في العدالة الجنائية الدولية. وقائع اليوم الثالث للعدالة الجنائية الدولية، مع*** [محرر]، بالاشتراك مع أ. دي فروفيل، 192 صفحة

2016 **العدالة الجنائية الدولية** [محرر]، باريس، CNRS Éditions, Biblis، 432 صفحة
2015 ***حق اللجوء. حالة اللعب ووجهات النظر***، بالاشتراك مع كارولين لالي شوفالييرو، باريس، بيدون، 424 صفحة
2014 **كتاب الأصدقاء - *Serge Sur*** [محرر]، بالاشتراك مع البروفيسور نيكولا هوبايسو، باريس، بيدون، 411 صفحة
2013 ***الانتخابات الأمريكية. مراجعة*** [محرر]، باريس، بيدون، 191 صفحة
2008 ***الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي: التصورات والتحديات*** [محرر، بالاشتراك مع سيليا بيلين وليا بيسار]، باريس، المكتبة العامة للقانون والفقه، سلسلة التفاهم العالمي، 181 صفحة

فصول من كتب وأوراق أكاديمية

5-1 2013-21 مدير النشرة التي تصدر كل سنتين بعنوان **"المحاكم الجنائية الدولية"** في الدليل الفرنسي للقانون الدولي (AFDI) [بالاشتراك مع البروفيسور ميوريال أوبيدا وآن-لور شونيت]، أصبح تاريخاً سنوياً اعتباراً من عام 2021
1- *AFDI 2021، ليتم نشره*
2- *AFDI 2019*، ص. 439-490
3- *AFDI 2017*، ص. 517-573
4- *AFDI 2015*، ص. 543-612
5- *AFDI 2013*، ص. 359-425

6 2021 **"تكيف المحكمة الجنائية الدولية مع جائحة كوفيد-19"** [بالاشتراك مع أود بريجون] في رافائيل موريل (dir.)، *L'éthique des procédures contentieuses en temps de pandémie. Approches de droits international et comparé*، بروكسل، بروبلانت، قادم

7 2021 ***'طوطم ذو وجهين: مبادئ نورمبرغ والطريق الوعر إلى العدالة الجنائية الدولية"***، في فيفيان ديتريش (محرر)، 70 عاماً من مبادئ نورمبرغ، أكاديمية نورمبرغ الدولية، تحت الطبع

8 2021 **"فرنسا - عملية برخان. القضاء على باه أج موسى"**، *RGDIP*، وقائع الوقائع الدولية، 1/2021، ص. 77-83

9 2021 **"جبر الأضرار عن انتهاكات قانون النزاع المسلح"**، في جان بيلين، سيباستيان إيف لوران وآن ماري تورنييبش (محرران)، *La conflictualité armée : enjeux interdisciplinaires*، باريس، بيدون، ص. 213-228

10 2021 **"المحكمة الجنائية الدولية"**، في فاليري ندوار (محرر)، *Dictionnaire de l'actualité internationale*، باريس، بيدون، ص. 151-153

11 2021 **"اللاجئون"**، في فاليري ندوار (محرر)، *Dictionnaire de l'actualité internationale*، باريس، بيدون، ص. 469-473

12 2021 **"فيتو"**، في فاليري ندوار (محرر)، *Dictionnaire de l'actualité internationale*، باريس، بيدون، ص. 536-539

13 2020 **"البحر، منطقة النجاة: الاستنتاجات"** في هيلين راسبيل (محرر)، *Les droits de l'homme et lamer*، باريس، بيدون، 346 ص. 185-192

14 2020 **"تقرير تمهيدي"** [مع جان بابتيست جانجين فيلمر] في *Les Opérations extérieures de la France* [محرر، مع جان بابتيست جانجين فيلمر]، باريس، CNRS Éditions, Biblis، ص. 13-37

15 2020 **"ملاحظة على محاضرة ب. حداد، الجنة المفقودة. ترامب أمريكا ونهاية الأوهام الأوروبية"**، *AFRI*، العدد الحادي والعشرون، ص. 885-887

16 2020 **" تقييد الضمانات لطالبي اللجوء. بشأن الأمر رقم 2020-558 المؤرخ في 13 أيار/مايو 2020"** [مع البروفسور تيبوت فلوري غراف والبروفيسور أليكسيس ماري] الأسبوع القانوني، يقترح ليبريس، عدد 44-45، ص. 1.108

17 2019 **"السياسة القانونية الخارجية للولايات المتحدة تجاه المحكمة الجنائية الدولية: تمزق واستمرارية"**، في فلوريان كوفينيس ورافايل نولي غولدباخ، (محرران)، *Actes de la 1ere journée de droit international de l'ENS*، باريس، بيدون، 256 صفحة. الصفحات 123-142

18 2019 **"حرب القانون: القانون باعتباره استمراراً للحرب بوسائل أخرى؟"**، *Lasemaine juridique*, Libres propos، رقم 44-45، ص. 1.108

19 2019 **"الولايات المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية"**، في *Commentaire article par article duStatut de Rome de la Cour pénale internationale* [محرر، مع كزافييه باكرو والبروفيسور ميوريال أوبيدا سايلارد]، الإصدار الثاني، مجلدين، 2800 صفحة، ص. 214-228

20 2019 **" اللجوء والمخاطر الأمنية: تضارب مشكوك فيه بين الإقرار بوضع اللاجئ الشرعي ومنح هذا الوضع**

(CJUE, *M. c. Ministerstvo vnitra (C-391-16), et X (C-77/17), X (C-78/17) c. Commissaire général aux réfugiés et aux apatrides*, arrêt du 14 mai 2019) **"**

"[بالاشتراك مع البروفسور تيبوت فلوري غراف والبروفيسور الكسيس ماري]، *AJDA*، ص. 1.788-1.796

21 2019 **"صعود الفساد في العلاقات الدولية"**، *Revue française de finances publiques*، رقم 147، ص. 101-109

22 2019 **"قراءة ملاحظة على س. شميت، الاندفاع نحو أوروبا"**، *AFRI*، العدد 20، ص. 1039-1041

23 2019 **"سياسة اللجوء الفرنسية"**، في جيرار كاهين، فلورنس بوار، ساندرا سزوريك (محررون)، *La condition internationale des personnes et des biens*، باريس، بيدون، ص. 303-324

24 2018 **"الولايات المتحدة ـ نظام روما الأساسي. تصريحات إدارة ترامب ضد المحكمة الجنائية الدولية "**، *RGDIP*، تزامن الوقائع الدولية، 1/2019

25 2018 **"مقدمة إلى ورشة العمل الثالثة"** [مع البروفسور هيلين تيجروديا]، *Actes du colloque de la SFDI sur la souveraineté pénale*، باريس، بيدون، 519 صفحة، ص. 389-391.

26 2018 **"مفهوم «دولة ثالثة» آمنة في قانون اللجوء"** [بالاشتراك مع كلوي فيل]، *AJDA*، رقم 6، ص. 322-328

27 2018 **"تعليق على المادة 9 من إعلان حقوق الإنسان"**، في فابريس بيكود (محرر)، *La déclaration des droits de l'Humanité*، بروكسل، برويلانت، 139 صفحة، ص. 79-83

28 2018 **"طلب التأجيل من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (ICC)"** في هيلين رويز- فابري (محرر)، *The Max Planck Encyclopedia of International Procedural Law (EiPro)* مطبعة جامعة أكسفورد، www.mpi.lu/mpeipro/

29 2018 **"ملاحظة على محاضرة عن أ. شميت، لماذا بوتين حليفنا؟"**، *AFRI*، العدد الثامن عشر، ص. 1023-1024

30 2017 **"المكافحة الدولية للإرهاب. عرض تمهيدي"**، في سيلفان جاكوبين وأوريلي تارديو (محرران)، *La lutte contre le terrorisme*، باريس، بيدون، 312 صفحة، ب. 129-132

31 2017 **"قانون وممارسة اللجوء في فرنسا"**، *Diritto, Immigrazione e Cittadinanza* رقم 2017/1، www.dirittoimmigrazionecittadinanza.it

32 2017 **"بين استراتيجيات الاستبعاد والتوازن غير المستقر: حول ثلاث نقاط عدم يقين في نظام الحماية الفرعية ج)"**، في كاثرين-أميلي شاسين (محرر)، *La réforme de l'asile mise en œuvre*، باريس، بيدون، 216 صفحة، ص. 176-184

33 2017 **"الحظر المفروض على «الروبوتات القاتلة» باسم نزع السلاح الإنساني: بعض الملاحظات الانتقادية"**، في *Mélanges Emmanuel Decaux*، 1373 صفحة، ص. 175-188

34 2017 **"نظام روما الأساسي: مراجعة"**، في أوليفيي بوفالي (محرر)، *Dictionnaire encyclopédique de la justice pénale internationale*، باريس، Berger-Levrault، 1052 صفحة، ص. 863-865

35 2017 **"العدالة الجنائية الدولية"** في فريدريك رامل وجان-بابتيست جانجين فيلمر وبينوا دوريو (محررون)، *Dictionnaire de la guerre et de la paix*، باريس، PUF، 1513 صفحة، ص. 765-773

36 2016 **"تمديد حق الدفاع عن النفس (مكرر): حول التدخل الفرنسي في سوريا"** *Anuário Brasileiro de Direito Internacional*, issue XII ص. 73-98

37 2016 **"تقرير تمهيدي"** في *Justice pénale internationale* [محرر] باريس، CNRS إصدار Biblis، 432 صفحة، ص. 11-24

38 2016 "أنظمة الأسلحة الفتاكة *ذاتية التشغيل*: تخاف منها أم لا"، *Revue Défense Nationale*, June issue: "Espace et projection de puissance", ص. 133-141

39 2016 "**2015، أنج بحياتك!"**، التقرير السنوي للعلاقات الدولية، *AFRI*، الإصدار السابع عشر، ص. 1-23

40 2016 **"ملاحظة على محاضرة عن أ. زاجيك *ونيكولاس سبيكمان، اختراع جغرافيا السياسية الأمريكية* "**، *AFRI*، العدد السابع عشر، ص. 971-973

41 2016 **"الحماية غير المؤكدة للأجانب القادمين من منطقة حرب"** [بالاشتراك مع كلوي فييل]، *AJDA*، رقم 35، ص. 1961-1967

42 2015 **"إصلاح النظام الفرنسي لتلقي وفحص طلبات الحماية"**، *AFDI*، ص. 787-816

43 2015 **"منع انتهاكات حقوق الإنسان في إطار القانون الجنائي الدولي"**، في إيمانويل ديكو وسيباستيان توزي (محرران)، *La prévention des violations des droits de l'homme* ، باريس، بيدون، ص. 185-203

44 2014 **"التقسيم المتوخى لدعاوى اللجوء. القاضي بسرعة بدلاً من الحكم بشكل أفضل؟"**، *AJDA*، 2014، رقم 17، ص. 967-972

45 2014 **"(قانون) الحرب"** في Francois Hervouet, Pascal Mbongo and Carlo Santulli (محرران)، *Dictionnaire encyclopédique de l'État*، باريس، بيرجر ليفرولت، 998 ص، ص. 493-498

46 2014 **"(قانون) السلام"** في فرانسوا هيفوي وباسكال مبانغو وكارلو سانتوللي (محررون)، *Dictionnaire encyclopédique de l'État*، باريس، بيرجر ليفرولت، 998 صفحة، ص. 699-703

47 2014 **"القوة الحقيقية والقوة الوهمية للمحكمة الجنائية الدولية: الكاتب الشبح لرومان بولانسكي"، في** Liber Amicorum *Serge Sur*، مع البروفيسور نيكولا هوبايسو، باريس، بيدون، ص. 335-346

48 2013 **"في الجانب المظلم للمحكمة الجنائية الدولية: عودة إلى كارل شميت؟"** أكويلون، رقم 10، عدد حزيران/يونيو حول كارل شميت، ص. 42-47. انظر أيضا في سيرج سور (محرر)، كارل شميت. *Concepts et usages*، مقدمة بقلم أوليفييه بود، CNRS، Biblis، 254 صفحة، ص. 155-171

49 2013 **"التدخل القضائي باسم المسؤولية عن الحماية. حول الوضع في ليبيا"،** القوانين، PUF، رقم 57، ص. 141-160

50 2012 **"الولايات المتحدة وأوروبا والمحكمة الجنائية الدولية"** في *Commentaire article pararticle du Statut de Rome de la Cour pénale internationale* [محرر، مع كزافييه باكرو]، باريس، بيدون، 2459 صفحة، ص. 91-118

51 2011 **"فيما يتعلق بشروط استقلال جرينلاند (كالاليت نونات)"، *AFDI*، ص.** 413-435

52 2011 **"القانون الدولي: رهان ووسائل دبلوماسية الدولة"،** *Questions Internationales*، عدد 49 (أيار/مايو- حزيران/يونيو)، ص. 12-21

53 2011 **"أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك قوانين الحرب"** [بالاشتراك مع هيلين راسبايل وشارلوت بوسيلون]، في ناتالينو رونزيتيو فرانسيسكو فرانسيوني (محرران)، *War By Contract, Human Rights, International Humanitarian Law and the Regulations of PMSCs*، مطبعة جامعة أكسفورد، ص. 396-420

54 2010 **"المادة 42"** (إجراءات التوفيق)، في *Commentaire du Pacte international sur les droits civils et politiques*، باريس، إيكونوميكا، 996 صفحة، ص. 737-746

55 2010 **"المادة 43"** (التسهيلات والحصانات والامتيازات)، في إيمانويل ديكو (محرر)، *Pacte international sur les droits civils et politiques Commentaire du*، باريس، إيكونوميكا، 996 صفحة، ص. 747-752

56 2010 **تعليق على قرار C.E.D.H. ويليم س. فرانس،** *مجلة القانون الدولي*، 2/2010

57 2009 **"غوانتانامو: نهاية مبرمجة ولكن يصعب تنفيذها"**، أسئلة دولية، رقم 39 (أيلول/سبتمبر- تشرين الأول/أكتوبر).

58 2009 **تعليق على قرار C.E.D.H. كوتانت س. فرانس،** *مجلة القانون الدولي*، 2/2009

59 2008 **"التجربة المختلطة للمحاكم الجنائية الدولية. حدود العدالة الجنائية الدولية"، *AFRI*،** العدد التاسع، ص. 223-241

60 2008 **"النضال الوطني ضد الإرهاب وانتهاكات الحريات المدنية: الاختلافات في *قانون باتريوت الأمريكي*"،** (أكاديمية لاهاي للقانون الدولي) في مايكل

جلينون وسيرج سور (محرران)، *Terrorisme et droit international*، بوسطن، مارتينوس نيجهوف للنشر، 813 صفحة، ص. 657-687

61 2007 **"العدالة الجنائية الدولية: بين الوعود والطرق المسدودة"**، *Questions Internationales*، عدد 27 (أيلول/سبتمبر- تشرين الأول/أكتوبر)، ص. 102-108

62 2007 **"مراجعة TPI"**، *Questions internationales*، رقم 23 (كانون الثاني/يناير-شباط/فبراير)

63 2006 **"الاختلافات حول الضحية والعدالة الجنائية الدولية"**، *أمنيس*، 6/2006، عدد خاص"La guerre et ses victimes"، http://journals.openedition.org/amnis/890

64 2006 **"العولمة القضائية. قضية المحكمة الجنائية الدولية"**، لو كوريه، غرفة التجارة الفرنسية الأمريكية، عدد الخريف، ص. 7

مقالات رأي وأوراق قصيرة

65 2021 **"اللاجئون الأفغان: تركيز ضروري على حق اللجوء في فرنسا"**، [بالاشتراك مع ثيبوت فليوري جراف وأليكسيس ماري]، *The Conversation*، 24 آب/أغسطس 2021، https://theconversation.com/refugies-afghans-une-necessaire-mise-au-point-sur-le-droit-dasile-en-france-166532

66 2021 **"إيمانويل ماكرون، مجرم حرب؟ حول مصير الأطفال الفرنسيين المعتقلين في سوريا و"الشكوى" المرفوعة إلى المحكمة الجنائية الدولية"** [بالاشتراك مع أ. موريل أوبيدا سايلارد]، *Le Club des Juristes*، 28 نيسان/أبريل [متاح على الإنترنت]

67 2021 **"لا للجوء ولا للملجأ: وضع متدهور، تجاهل الجودة؟ حول مرسومين صادرين عن مجلس الدولة"** [بالاشتراك مع البروفسور تيبوت فلوري غراف والبروفيسور ألكسيس ماري، *Le Club des Juristes*، 8 نيسان/أبريل [متاح على الإنترنت]

68 2020 **"الحروب والإرهاب: لا تتلاعب بالحقائق"** [بالاشتراك مع دلفين ديشو دوتارد والبروفيسور بياتريس هوسر والبروفيسور جان فنسنت هوليندر وجان بابتيست جانجين فيلمر والبروفيسور جيني رافليك غرينويليو وبرونو تيرتري] *L'Obs*, Idées، 1 كانون الأول/ديسمبر

69 2020 **"الحروب والإرهاب: تحصل على الهدف الخطأ"** [بالاشتراك مع دلفين ديشو دوتارد والبروفيسور بياتريس هوسر والبروفيسور جان فنسنت هوليندر وجان بابتيست جانجين فيلمر والبروفيسور جيني رافليك غرينويليو وبرونو تيرتري]، *L'Obs*, Idées، 21 تشرين الثاني/نوفمبر

70 2020 **"يتم عمل كل شيء لمنع مكتب المدعي المالي الوطني من ممارسة وظيفته العادية"** [جماعي]، *Le Monde*, Opinions, 14 تشرين الأول/أكتوبر.

71 2020 **"تهجم دونالد ترامب على المحكمة الجنائية الدولية يوضح وحشية دبلوماسيته"**، *Le Club des Juristes*، 27 حزيران/يونيو، ص. 32

72 2020 **"الأزمة الصحية ذريعة لإضعاف حق اللجوء"** [بالاشتراك مع البروفسور تيبوت فلوري غراف والبروفيسور ألكسيس ماري] *Le Club des Juristes* ، 20 **أيار/مايو** [متاح على الإنترنت]

73 2020 **"اللجوء وجائحة كوفيد-19: تأثير الربح المفاجئ؟"** [بالاشتراك مع البروفسور تيبوت فلوري غراف والبروفيسور ألكسيس ماري]، *Libération*، 18 أيار/مايو

74 2020 **"جاليفر في المحكمة الجنائية الدولية؟"**، *Thucyblog* and *Libertés, Libertés chéries* blog، 12 آذار/مارس [متاح على الإنترنت]

75 2019 **"السلام والعدالة الجنائية الدولية - الدور الحاسم للدول"**، *Résonances*، رقم 1، ص. 28 – 31

76 2018 **"محاربة الإفلات من العقاب على الجرائم الجماعية: مشروع قانون مقلق"** [بالاشتراك مع البروفسور أوليفيي دي فروفيل]، *Libération*، 3 كانون الأول/ديسمبر

77 2018 **"مشروع قانون الهجرة ليس إنسانياً ولا فعالاً"** [بالاشتراك مع البروفسور ماري لور باسيلين غينش وآن لور شوميت والبروفسور تيبوت فلوري غراف والبروفسور الكسيس ماري والبروفيسور سيرج سلاما]، *Le Monde*, Débats، 25-26 شباط/فبراير، ص. 26

78 2016 **"يجب إحضار جورج دبليو بوش وتوني بلير إلى المحكمة الجنائية الدولية"** [بالاشتراك مع البروفسور سيرج سور]، *Le Monde*, Débats، 13 تموز/يوليو، ص. 21

79 2014 **"إصلاح حق اللجوء ليس دقيق وليس كاف"**، *Le Monde*, Débats، 8 آب/أغسطس، ص. 16

80 2014 **"روسيا لإنقاذ أوكرانيا؟ التدخل عن طريق الدعوة، بدافع الإنسانية أو لدعم حق الشعوب في تقرير المصير"**، *Huffington Post*، 7 آذار/مارس [متاح على الإنترنت]

81 2014 **"يانوكوفيتش في المحكمة الجنائية الدولية؟ ذرائع وتحديات حقيقية"**، *Libertés, Libertés chéries* blog، 2 آذار/مارس [متاح على الإنترنت]

82 2013 **"سوريا: التعامل بجدية مع خيار المحكمة الجنائية الدولية"**، *Huffington Post*، 2 أيلول/سبتمبر [متاح على الإنترنت]

83 2013 **"لا يوجد أساس قانوني للتدخل. دعونا نستكشف خيارات أخرى غير القوة"**، *Le Monde*, Débats، 31 آب/أغسطس، ص. 16

84 2013 **"الخيار العسكري في سوريا: ليس قانوني ولا شرعي؟"**، *Huffington Post*، 28 آب/أغسطس [متاح على الإنترنت]

85 2012 **"من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية: ماضي الوهم"**، *La Croix*، 20 نيسان/أبريل، ص. 13

86 2004 **"الولايات المتحدة وبناء أوروبا: سلوك متناقض"**، *Questions internationales*، رقم 9 (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر)

87 2004 **"الولايات المتحدة والعدالة الدولية"**، *Questions internationales*، رقم 9 (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر).

من 2004 إلى 2010 شارك في إعداد قسم **مراجعة الكتب** في **الدليل الفرنسي للعلاقات الدولية** (AFRI)، واختيار الكتب، وكتابة المراجعات، وتنظيم العمل الجماعي.

6- الجوائز والأوسمة

- 2019 وسام **النخيل الأكاديمي** برتبة **فارس**
- 2019 مكافأة التميز العلمي، مكافأة الأربعة سنوات الوطنية للعلماء النشطين جداً
- 2019 ترقية إلى الدرجة الأكاديمية الوطنية من "الدرجة الأولى"
- 2011- 2018 حائز ثلاث مرات على جائزة أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية

3- لوسي موثوني كامبوني (كينيا)

[الأصل: بالانكليزية]

مـذكرة شفوية

تُهدي سفارة جمهورية كينيا لدى مملكة هولندا تحيّاتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف، ويُشرّفها أن تُحيل إلى المذكرة ICC-ASP/20/SP/37 المؤرّخة 20 أيار/مايو 2021 بشأن انتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة.

تتقدّم السفارة بترشيح السيدة لوسي موثوني كامبوني لإعادة انتخابها عضوًا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة في الانتخابات التي ستنعقد خلال الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي من 6 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2021.

وقد أرفق بهذه الوثيقة بمقتضى المعايير المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية بيان مؤهلات السّيدة كامبوني، وسيرتها الذاتية وبيانات مؤهلاتها.

وتودّ سفارة جمهورية كينيا لدى مملكة هولندا أن تستغل هذه الفرصة لتجدّد الإعراب لأمانة جمعية الدول الأطراف عن فائق احترامها.

بيان المؤهلات

لوسي موثوني كامبوني إس سي؛ المرشح من جمهورية كينيا هو ممارس قانوني بارز يتمتع بشخصية أخلاقية عالية مع كفاءة وخبرة راسخة في كل من القانون الجنائي والقانون الدولي.

مارست السيدة كامبوني المحاماة لأكثر من خمسة وثلاثين عامًا، بالإضافة إلى تولي مناصب رئيسية في الحوكمة في القطاع الخاص وخدمة الأمة في مهام دقيقة ذات مصلحة عامة كبيرة.

في ديسمبر 2018، تم انتخابها عضوًا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية لمدة ثلاث (3) سنوات خلال الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف وعملت بجد بهذه الصفة.

في آذار/مارس 2019، تم إدراج السيدة كامبوني في قائمة الشرف لجمعية القانون في كينيا وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، حصلت على وسام الدولة؛ الدرجة الثانية، Elder of the Order of the Burning Spear (E.B.S) تقديراً للخدمة المثالية لجمهورية كينيا.

في حزيران/يونيو 2019، تم تعيينها من قبل فخامة رئيس جمهورية كينيا كعضو في المحكمة التي تحقق في سلوك القضاة المحترمين مارتن ماتي مويا، قاضي المحكمة العليا في كينيا، لوسي نجوكي وايثاكا، قاضي البيئة والأرض محكمة كينيا، ونجاجي ماريتي، قاضي محكمة التوظيف وعلاقات العمل ، ويشغل منصب نائب الرئيس.

قامت السيدة كامبوني بتدريس القانون في المرحلة الجامعية وفي كلية الحقوق في كينيا، معهد المحامين في كينيا. كما تم انتخابها في عام 2005 كأول امرأة نائبة لرئيس جمعية القانون في كينيا. في عام 2012، تم منح السيدة كامبوني رتبة **مستشار أقدم** من قبل فخامة رئيس جمهورية كينيا وفقًا للمادة 17 (1) من قانون المحامين الفصل 16 من قوانين كينيا؛ تقديراً للخدمة المثالية في المجالين القانوني والعامّ.

أظهرت السيدة كامبوني طوال مسيرتها الأكاديمية ميلًا ملحوظًا واهتمامًا بالقانون الدولي. درست وحدات الدورة ذات الصلة على مستوى الماجستير في جامعة نيروبي، بما في ذلك القانون الجنائي الدولي، والتقاضي الدولي وحل النزاعات، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون البيئي الدولي، والقانون الدولي للطيران والفضاء، والقانون الدولي للملكية الفكرية.

في عام 2012، عين النائب العام في كينيا السيدة كامبوني كعضو في اللجنة العاملة لتقديم المشورة للحكومة بشأن القضية المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية والتي تشمل مواطنين من كينيا. وقد أتاح ذلك فرصة ممتازة للسيدة كامبوني لدراسة وفهم القضية المعروضة على المحكمة، وتقدير عمل المحكمة وتقديم المشورة للحكومة حسب الاقتضاء.

قامت السيدة كامبوني بتدريس الدورات ذات الصلة، بما في ذلك الدفاع عن المحاكمات وقانون الإثبات في كلية الحقوق بجامعة كينياتا. في كلية الحقوق في كينيا، درّست السيدة كامبوني الأخلاقيات المهنية والممارسات، مما يدل على التزامها بالمساهمة في المهنية والسلوك الأخلاقي لنقابة المحامين الكينية.

قامت السيدة كامبوني خلال حياتها المهنية بالتقاضي الجنائي. ومن الجدير بالذكر الدور الذي أدّته في عام 2012 عندما تم تعيينها، من قبل فخامة رئيس جمهورية كينيا، كمستشار مساعد رئيسي، في لجنة التحقيق في تحطم طائرة الهليكوبتر Y-CDT5 في غابة كيبيكو، نغونغ في 10 حزيران/يونيو 2012، حادث سلب الكينيين جميع الركاب الستة على متن الطائرة، بمن فيهم وزير الأمن الداخلي آنذاك ، هون. جورج سايتوتي ومساعده الوزير. جوشوا عروة أوجودي. تضمن دور السيدة كامبوني، جنبًا إلى جنب مع مستشار الدولة المكلف باللجنة، إجراء المقابلات وإعداد العديد من إفادات الشهود وتقديم جميع الأدلة ذات الصلة إلى اللجنة، وأخيراً، إعداد وتقديم التقارير المتعلقة بالتحقيق.

في عام 2008، تم تعيين السيدة كامبوني مفوضةً للجنة المراجعة المستقلة المعروفة باسم "لجنة كريغلر (*the Kriegler Commission*)" التي نظرت في الانتخابات العامة التي أجريت في كينيا في 27 كانون الأول/ديسمبر 2007، وعلى وجه الخصوص، الانتخابات الرئاسية التي كانت موضع نزاع خطير أثناء أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات. من 2007-2008. تم إنشاء المفوضية بناء على التسوية التي تم التوصل إليها بوساطة من قبل فريق الشخصيات الأفريقية البارزة بقيادة كوفي عنان، برعاية الاتحاد الأفريقي. كان تقرير لجنة كريغلر وثيقة أساسية في مراجعة الدستور وعلى وجه الخصوص، قوانين الانتخابات.

في عام 2015، عيّن رئيس جمهورية كينيا السيدة كامبوني كمستشار مساعد رئيسي في لجنة التحقيق في الالتماس لتعليق حكومة مقاطعة ماكويني، بعد شكاوى عديدة من السكان، بما في ذلك أن كلا من

الهيئة التنفيذية للمقاطعة وجمعية المقاطعة قد قاما باختلاس الأموال المخصصة لتطوير المقاطعة. ضمنت السيدة كامبوني، إلى جانب مع مستشار الدولة المكلف باللجنة، مقابلة جميع الشهود المعنيين، وتقديم أدلتهم أمام اللجنة. وشاركت السيدة كامبوني في صياغة تقرير الهيئة.

تتمتع السيدة كامبوني، كما يتضح من سيرتها الذاتية والبيانات المرجعية المرفقة بهذا، بخبرة واسعة كمحترفة قانونية وعملت بشكل متنوع في القطاعين العام والخاص. تستمر في خدمة المجتمع، بما في ذلك على أساس المصلحة العامة وهي ملتزمة بالمساهمة في تعزيز القيم الأخلاقية في المجتمع. إن ثروتها من الخبرة وفهمها وتقديرها للقانون الدولي رصيد لا يقدر بثمن بالنسبة للجنة الاستشارية التي عملت بجد كعضو فيها خلال السنوات الثلاث (3) الماضية تقريبًا.

السيرة **الذاتيّة**

الاسم: لوسي موثوني كامبوني م.أ.
تاريخ الولادة: 17 كانون الثاني/يناير 1961
الجنسية: كينية
عنوان الاتصال:

ل.م. كامبوني وشركاها للمحاماة
كوديك ميزونيت (رقم 2)
مقابل مركز يايا، على طريق الدوار، كيليماني
صندوق البريد: 00100-43520، جي بي أو، نيروبي
الهاتف الخلوي: 0722719955
بريد إلكتروني: lucy@kambuniadv.com

الوضع العائلي: متزوجة ولديها 3 أولاد راشدين وهم في سن الـ31 و33 و35.

اللغات: الإنجليزية والسواحيلية والفرنسية.

العضوية في مؤسسات مهنية: جمعية القانون في كينيا، جمعية القانون في شرق أفريقيا، نقابة المحامين الوطنية (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأهداف المهنية: اكتساب مجموعة واسعة من الخبرات في ممارسة القانون من خلال العمل في كل من السياق العام والخاص والدولي.

التعليم والمؤهلات الأكاديمية

2005 ماجستير في الحقوق في القانون الدولي العام (القانون الجنائي الدولي، وقانون التحكيم الدولي وحل النزاعات، القانون الجوي الدولي والقانون الدولي للفضاء، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تضمّنت الدراسات الإضافية القانون الدستوري المقارن، القانون الدولي للملكية الفكرية، الحقوق وعلم الاقتصاد، القانون البيئي الدولي والقانون الإنساني الدولي)، جامعة نيروبي.

85/9/16 محامية في المحكمة العليا في كينيا

1985 شهادة دبلوم من كلية الحقوق في كينيا

1984 – 1985 كابلان وستراتون للمحاماة، نيروبي
برنامج تدرّب ممتثل جزئيا مع تلقي دبلوم من كلية الحقوق في كينيا
1980 – 1984 كلية الحقوق، المرتبة الثانية العليا مع شرف، جامعة نيروبي؛
1978 – 1979 التعليم المتقدّم (مستوى ألف) (ثلاث مقررات دراسية رئيسية ومقرر فرعي (16 نقطة))، مدرسة ألاييِنس العليا للفتيات، كينيا
1974 – 1977 التعليم الثانوي، (المستوى أ)، القسم 1 (13 نقطة)؛ مدرسة ألاييِنس العليا للفتيات، كينيا.

المؤهلات المهنية

06/5/5 – الحاضر مؤسِّسة، ل.م. كامبوني وشركاها للمحاماة، نيروبي
2007 إلى 2012 محاضرة، كلية الحقوق في كينيا، نيروبي
2008 -2011 محاضرة، كلية الحقوق في جامعة كينياتا، نيروبي
91/8/1 – 06/5/4 شريكة، كامبوني وجيثاي للمحاماة، نيروبي
91/7/31 – 85/9/17 محامية (في قسم الدعاوى القضائية)، كابلان للمحاماة، نيروبي

المؤهلات والإنجازات الرئيسية ذات الصلة

- 12 كانون الأول/ديسمبر 2019: حازت تنويها من الدولة؛ المرتبة الثانية، وسام كبيرة السن في جماعة الرمح المحترق الكينية تقديرًا لخدمتها المثالية لجمهورية كينيا.
- 4 حزيران/يونيو 2019: تم تعيينها من قبل فخامة رئيس جمهورية كينيا كعضو في المحكمة التي تحقق في سلوك القاضي الموقّر مارتن ماتي مويا، قاضي المحكمة العليا في كينيا، والقاضي لوسي نيوكي وايثاكا، قاضي محكمة البيئة والأراضي في كينيا، ونجاغي ماريت، قاضي محكمة التوظيف وعلاقات العمل وهي تحتل منصب نائبة الرئيس.
- 30 آذار/مارس 2019: التحقت بقائمة الشرف في جمعية القانون في كينيا.
- كانون الأول/ديسمبر 2018: انتُخبت عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيح القضاة للمحكمة الجنائية الدولية لمدة 3 سنوات خلال الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف.
- مارست القانون لأكثر من 35 سنة وقد تمرّست في مختلف أوجه القانون بما في ذلك قانون الشركات والقانون التجاري والقانون الدستوري وكذلك القانون الانتخابي والقانون الجنائي.
- عملت بشكل متواصل مع الوكالات الحكومية كمستشارة في القانون الدستوري.
- كانون الأول/أكتوبر 2016: مفوّضة لدى لجنة التعليم الجامعي.
- آذار/مارس 2015: عُيّنت من قبل فخامة رئيس جمهورية كينيا كمحامية رئيسة معاونة في لجنة التحقيق في عريضة المطالبة بتعليق حكومة مقاطعة ماكويني.
- تشرين الأول/أكتوبر 2014: عضو مُجازة في لجنة الأمناء في سياق برنامج تطوير لجنة الأمناء، كينيا.
- آب/أغسطس 2014: عُيّنت من قبل رئيس القضاة في جمهورية كينيا كعضو في اللجنة المعنيّة بقواعد التوظيف وعلاقات العمل وهي حاليًا تحتل منصب نائبة رئيس اللجنة.

- 11 كانون الأول/ديسمبر 2012: مُنحت رتبة محامية أقدم من قبل فخامة رئيس جمهورية كينيا بمقتضى القسم 17 (1) من قانون المحاماة، الفصل 16 من قوانين كينيا، تقديرًا لعملها المثالي في خدمة القانون والعامة.
- تشرين الثاني/نوفمبر 2012 – تشرين الثاني/نوفمبر 2013: نيروبي، مستشارة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار "*تحليل عملية نقل السلطات من المنظور الجنساني لإبلاغ الخطة المتوسطة الأجل الثانية*".
- 2012 – 2020: رئيسة مجلس الأمناء، صندوق ألكسندر فوربس التقاعدي (المعروف حاليًا بصندوق زامارا فاناكا التقاعدي).
- تموز/يوليو 2012: عُيّنت من قبل فخامة رئيس جمهورية كينيا محامية رئيسية مساعدة في لجنة التحقيق في تحطم مروحية 5Y-CDT في غابة كيبيكو، نونغ، في 10 حزيران/يونيو 2012.
- أيار/مايو 2012 – كانون الأول/ديسمبر 2012: خبيرة في الحملة الإعلامية للبرنامج الوطني للتربية المدنية المتكاملة في كينيا، وهو برنامج مستدام للتربية المدنية المتعلقة بالدستور الكيني، 2012، من خلال محطات التلفاز والإذاعة.
- كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2012: عضو في لجنة العمل (المعيّنة من قبل النائب العام الموقّر) لتقديم المشورة للحكومة في قضية أمام المحكمة الجنائية الدولية تتعلّق بمواطنين كينيّين.
- كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2012: خبيرة في "*منتدى القطاع العام لتدريب مدرّبي كبار الموظفين العامين*"، وقد قدّمت عرضًا حول *"مفهوم ومبادئ نقل السلطات" و"حوكمة الدول والعلاقات الحكومية الدولية"*، نيروبي.
- كانون الثاني/يناير 2012: أجرت استعراض الأقران الشامل للمواد المتعلقة بالواجبات المدنية في *"ملخّص الدستور"* في إطار البرنامج الوطني للتربية المدنية المتكاملة في كينيا بصفتها مستشارة لوزارة العدل، التلاحم الوطني والشؤون الدستورية، نيروبي.
- آذار/مارس 2010 – تموز/يوليو 2010: مستشارة في *"تقديم الدعم الفنّي والمشورة الفنيّة حول عملية الإصلاح الدستوري تحت مظلة وزارة العدل، التلاحم الوطني والشؤون الدستورية"*، وقد أنجزت دراسة وتقريرًا حول *"الحكومة المطوّرة بموجب دستور كينيا المقترح"*. وقدّمت عدّة محاضرات حول هذا الموضوع في إطار *"الحوار الدستوري العام مع الخبراء حول دستور كينيا المقترح"* التابع للوزارة، وهو مجموعة اجتماعات عامة عُقدت في أنحاء البلاد استعدادًا للاستفتاء العام.
- تشرين الأول/أكتوبر 2010 – أيلول/سبتمبر 2011: نائبة رئيس، فرقة العمل المعنية بالحكومة المطوّرة.
- أيار/مايو 2010: صاحبة الدعوة، لجنة جمعية القانون المعنيّة بالتربية المدنية بشأن دستور كينيا المقترح، نيروبي.
- آذار/مارس – أيلول/سبتمبر 2008: مفوّضة، لجنة الاستعراض المستقلة (*لجنة كريغلر*) التي نظرت في الانتخابات العامة التي جرت في كينيا بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2007، وقد أنشئت بموجب التسوية التي توصّل إليها كوفي أنان بقيادة مجموعة من الشخصيات الأفريقية المرموقة.
- كانون الأول/ديسمبر 2007، كانون الثاني/يناير 2012: رئيسة بالنيابة، الصندوق الائتماني للسياحة.
- 2006 – 2010: عضو في المجلس، جامعة ماسيندي موليرو للعلوم والتكنولوجيا.

- 2006: عضو في لجنة التيسير للاستعراض المتعدد القطاعات، مبادرة مشتركة بين الحكومة والأحزاب السياسية وجهات فاعلة غير حكومية، مكلّفة باستعراض دستور كينيا.
- 2006: عضو، اللجنة الدائمة في جمعية القانون المعنية بالاستعراض الدستوري (وتمخّض عنها مسودة دستور كينيا من قبل جمعية القانون في كينيا).
- 2005 – 2020: عضو مجلس الأمناء، صندوق ألكسندر فوربس التقاعدي (حاليًا يُعرف بصندوق زمارا فاناكا التقاعدي).
- 2005 - 2009: مديرة تحالف كينيا للقطاع الخاص.
- 2005 – 2012: عضو مجلس الأمناء، الصندوق الائتماني للسياحة (مبادرة من الاتحاد الأوروبي وحكومة كينيا).
- 2004 – تشرين الأول/أكتوبر 2007: عضو، مجلس التعليم القانوني.
- شباط/فبراير 2005: عضو في فرقة العمل المعنية بتطوير سياسات وإطار عمل التعليم والتدريب على القانون في كينيا.
- 2004 – 2005: نائبة الرئيس، جمعية القانون في كينيا.
- 2003 – 2009: عضو مجلس إدارة مستشفى ماستر.
- 2003 – 2005: عضو الفريق المخصص للجنة التأديبية في جمعية القانون في كينيا.
- 2003: رئيسة، لجنة جمعية القانون في كينيا للتحقيق في الفساد في النظام القضائي.
- 2002 – 2003: عضو اللجنة التنظيمية في مجلس المنظمات غير الحكومية.
- 1995: في واشنطن العاصمة، عضو مؤسس لجمعية القانون في شرق أفريقيا.

أعمال غير منشورة ذات الصلة

1) تطبيق القانون الجنائي الدولي في كينيا
2) المحكمة الجنائية الدولية والنزاع غير المسلّح بالإشارة إلى دارفور
3) محكمة العدل الدولية وتسوية النزاعات الأفريقية: الاتجاهات والآفاق (أطروحة مقدّمة للإنجاز الجزئي لماجيستير في الحقوق، جامعة نيروبي، كلية الحقوق، 2003 - 2005).

شهادات التقدير

2019: جمهورية كينيا
2006: جمعية القانون في كينيا
2005: جمعية القانون في شرق أفريقيا

4- كولاكوفيتش - بويوفيتش، ميليتشا (جمهورية صربيا)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تُهدي سفارة جمهورية صربيا في لاهاي تحيّاتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة الشفوية ASP/20/SP/37 المؤرّخة 30 آب/أغسطس 2021، تتشرّف السّفارة بإبلاغ الأمانة بأنّ حكومة جمهورية صربيا قرّرت ترشيح السيدة ميليتشا كولاكوفيتش - بويوفيتش لانتخابات اللجنة الاستشارية المعنيّة بترشيح القضاة في المحكمة الجنائية الدولية، في الانتخابات التي ستُجرى خلال الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف.

وتتشرّف السّفارة بأن ترفق طيه بيان مؤهلات السيدة ميليتشا كولاكوفيتش - بويوفيتش وسيرتها الذاتية.

بيان المؤهلات

تُرشّح جمهورية صربيا الأستاذة الدكتورة ميليتشا كولاكوفيتش - بويوفيتش لانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية المعنيّة بترشيحات القضاة في المحكمة الجنائية الدولية (اللجنة الاستشارية).

يُقدّم هذا البيان بمقتضى أحكام المادة 36 الفقرة 4 (ج) من نظام روما الأساسي والقرار ICC-ASP/10/Res. 5 الذي اعتمدته جمعية الدول الأطراف والمتعلّق بإجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية.

تَفي الأستاذة كولاكوفيتش - بويوفيتش بالمتطلّبات المبيّنة في المعايير المرجعية للّجنة الاستشارية. هي شخص يتحلّى بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة. وهي أيضاً صاحبة كفاءة ثابتة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان كما أنها تتمتّع بخبرة مهنيّة واسعة في مجال عمل قانوني ذي صلة بالعمل القضائي للمحكمة.

في حزيران/يونيو 2017، انتُخبت السيدة كولاكوفيتش - بويوفيتش عضواً في لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بحالات الاختفاء القسري وفي أيلول/سبتمبر 2017، عُيّنت في منصب المنسّقة المعنيّة بالأعمال الانتقامية في لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بحالات الاختفاء القسري. ومنذ عام 2019 وهي نائبة رئيس اللجنة. في نطاق عملها في اللجنة، عملت كمقرّرة في مناسبات عدّة، كما عملت على تطوير المبادئ التوجيهية للبحث عن الأشخاص المخفيّين التي اعتمدتها اللجنة المعنيّة بحالات الاختفاء القسري في عام 2019. ومنذ عام 2020، وهي عضو في مجموعة العمل المعنيّة بالإجراءات العاجلة. وفي عام 2020 كذلك، عيّنتها اللجنة للعمل على وضع المبادئ التوجيهية لمنع ومعالجة أعمال الترهيب والانتقام ضد الأفراد والجماعات المتعاونة مع اللجنة المعنيّة بحالات الاختفاء القسري.

وهي تمتلك معرفة واسعة وخبرة شاملة في المعايير الدولية والإطار المؤسسي للأمم المتحدة المعني بحماية حقوق الإنسان، واللتان اكتسبتهما من خلال عضويتها في لجنة الأمم المتحدة

المعنيّة بحالات الاختفاء القسري، وأيضاً من عملها كخبيرة مستقلة في مجال حقوق الضحايا والعدالة الانتقالية.

وفي مسيرتها المهنية، شاركت السيدة كولاكوفيتش - بويوفيتش كخبيرة في العديد من البحوث العلمية والمشاريع المموّلة من المانحين في مضمار العدالة، على الصعيدين الوطني والدولي. كما نسّقت أو شاركت في تطوير أكثر من 30 وثيقة تحليلية ووثيقة استراتيجية حول السياسات العامة المتعلقة بمقاضاة جرائم الحرب وحقوق الضحايا وتنفيذ العقوبات الجنائية والإصلاح القضائي.

وقد نشرت حتى الآن كتابين وأكثر من 80 ورقة علميّة وفصلاً في كتب مختلفة. هي رئيسة تحرير مجلة علم الجريمة والقانون الجنائي (Journal of Criminology and Criminal Law) وعضو في الرابطة الصربية المعنيّة بالقانون الجنائي النظري والممارس.

بناءً على كل ما ورد أعلاه، فإن جمهورية صربيا واثقة من أنّ الأستاذة الدكتورة ميليتشا كولاكوفيتش - بويوفيتش مؤهلة لأن تكون عضواً في اللجنة الاستشارية المعنيّة بترشيحات القضاة في المحكمة الجنائية الدولية، إذ إن بوسعها أن تُسهم في عمل اللجنة مساهمة مفيدة وهادفة.

السيرة الذاتية

الاسم: كولاكوفيتش - بويوفيتش، ميليتشا

تاريخ ومكان الولادة: 17 شباط/فبراير 1984، بلغراد، صربيا

الجنسية: صربية

لغات عمل الأمم المتحدة: الإنجليزية

الوظيفة الحالية/المنصب الحالي

1- منذ عام 2019 - نائبة رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري
2- منذ عام 2017 - عضو لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري؛ مقرّرة اللجنة المعنيّة بالأعمال الانتقامية
3- منذ عام 2020 - عضو في مجموعة العمل المعنية بالإجراءات العاجلة
4- زميلة باحثة أقدم - معهد البحوث الجنائية والاجتماعية - بلغراد، صربيا
5- - أستاذة معاونة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية - جامعة هندسة وإدارة الأعمال (PEM)، سراييفو، البوسنة والهرسك
6- خبيرة مستقلة في الإصلاح القانوني والعدلي في عدة مشاريع مرتبطة بإصلاح العدالة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا.

االتعليم

2016- جامعة بلغراد، كلية الحقوق- شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية (كفاءة العدالة الجنائية)

2008 - جامعة بلغراد، كلية الحقوق - شهادة الماجستير في القانون الجنائي (قضاء الأحداث)

2007 - جامعة بلغراد، كلية الحقوق - درجة البكالوريوس - القسم القضائي

الأنشطة المهنية الرئيسية

ميليتشا كولاكوفيتش - بويوفيتش، دكتورة، أستاذة في القانون الجنائي، باحثة أقدم في المعهد العلمي وخبيرة مستقلة في القانون وحقوق الإنسان.

في حزيران/يونيو 2017، انتُخبت السيدة كولاكوفيتش - بويوفيتش عضواً في لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري. وفي سبتمبر/أيلول 2017، عُيّنت في منصب المنسّقة المعنيّة بالأعمال الانتقامية في لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بحالات الاختفاء القسري. منذ عام 2019 هي نائبة رئيس اللجنة. في نطاق عملها في اللجنة، عملت كمقرّرة في مناسبات عدّة، وعملت أيضاً على تطوير المبادئ التوجيهية للبحث عن الأشخاص المخفيّين التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بحالات الاختفاء القسري في عام 2019. منذ عام 2020، هي عضو في مجموعة العمل المعنية بالإجراءات العاجلة. وفي عام 2020 كذلك، عيّنتها اللجنة للعمل على تطوير المبادئ التوجيهية لمنع ومعالجة أعمال الترهيب والانتقام ضد الأفراد والجماعات المتعاونة مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري.

وقد شاركت في حياتها المهنية كخبيرة في العديد من البحوث العلمية والمشاريع الممولة من المانحين في مضمار العدالة، والتي تدعمها أو تنفّذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والحكومتان الألمانية والسويسرية، على الصعيدين الوطني والدولي. كما نسّقت أو شاركت في تطوير أكثر من 30 وثيقة تحليلية ووثيقة استراتيجية حول السياسات العامة المتعلقة بمقاضاة جرائم الحرب وحقوق الضحايا وتنفيذ العقوبات الجنائية والإصلاح القضائي.

هي صاحبة معرفة واسعة وخبرة شاملة في المعايير الدولية والإطار المؤسسي للأمم المتحدة المعني بحماية حقوق الإنسان، واللتان اكتسبتهما من خلال عضويتها في لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، وأيضاً من عملها كخبيرة مستقلة في مجال حقوق الضحايا والعدالة الانتقالية.

بالإضافة إلى عملها الأكاديمي ومشاركتها كخبيرة في إصلاحات القطاع العدلي، شاركت السيدة كولاكوفيتش - بويوفيتش في آلية التفاوض لجمهورية صربيا مع الاتحاد الأوروبي من 2013 إلى 2018 بصفتها منسّقة خطة العمل للفصل 23 ورئيسة مجلس تنفيذ خطة العمل للفصل 23.

وقد نشرت كتابين وأكثر من 80 ورقة علميّة وفصلاً في كتب مختلفة، حتى الآن. هي رئيسة تحرير مجلة علم الجريمة والقانون الجنائي (Journal of Criminology and Criminal Law) وعضو في الرابطة الصربية للقانون الجنائي النظري والعملي.

المنشورات الحديثة

الكتب

1) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. وبيتكوفيتش م. بويان (2020) *القضاء في صربيا بين سيادة القانون والحكم الذاتي*، معهد البحوث الجنائية والاجتماعية، بلغراد

2) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2018) *تنظيم السلطة القضائية في جمهورية صربيا - الإطار الإصلاحي ومعايير الاتحاد الأوروبي*، معهد البحوث الجنائية والاجتماعية، بلغراد.

المقالات والأوراق وفصول الكتب

1) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2021) السجن مدى الحياة والإفراج المشروط في صربيا - فرصة ضائعة عمداً، مجلة علم الجريمة والقانون الجنائي، 59 (1)، ISSN 1820-2969
2) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2020) الأمر التوجيهي (EU /2012/29) والتشريع الجنائي في جمهورية صربيا. في: س. بياتوفيتش (ناشرين). ضحية الجريمة الجنائية وصكوك القانون الجنائي للحماية (المعايير القانونية الدولية والتشريعات الجنائية الإقليمية والتطبيق وتدابير تحسين الحماية) (41-54). بلغراد: بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جمهورية صربيا، ISBN 978-86-6-093-6383.
3) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م.، غروبيتش، ز. (2020)، ضحايا الجرائم والحق في الكرامة الإنسانية - التحديات والسلوكيات في صربيا، لدى ز. بافلوفيتش، (ناشرون). حولية حماية حقوق الإنسان، الحق في الكرامة الإنسانية (239 -270) نوفي ساد: جمهورية صربيا - مقاطعة فويفودينا المستقلة - حامي المواطنين الخاص بالمقاطعة - أمين المظالم ومعهد البحوث الجنائية والاجتماعية
4) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2019). الإبعاد غير المشروع للأطفال، حماية حقوق الطفل "بعد 30 عاماً على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل"، رقم 2، 429-449.
5) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2019). المواءمة بين القانون الجنائي والطب بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. في: إ. ستيفانوفيتش ون. فوييسيتش (ناشرون) القانون الجنائي والطب - مجموعة أوراق من المؤتمر المواضيعي العلمي الدولي، (ص. 387-398). باليتش، 29-30 أيار/مايو 2019. بلغراد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية. ISBN 978-86-80756-18-9.
6) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. وتيلوفسكا - كيشيجي، إ. (2019). التعاون الإقليمي في محاكمة جرائم الحرب كمعيار للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. في: ج. إليك وأ. ستانويوسكا (ناشرون) نحو مستقبل أفضل: الديمقراطية والاندماج في الاتحاد الأوروبي والعدالة الجنائية، (ص. 83 - 99) بيتولا: كلية الحقوق، سانت كليمنت أوهريدسكي. ISBN 978-608-4670-04-9.
7) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2019). قيود الاحتجاز - بين الحماية وانتهاك حقوق الإنسان. في: س. بياتوفيتش (ناشرون) الاحتجاز وغيره من وسائل تأمين حضور المدعى عليه أثناء الإجراءات الجنائية (المعايير القانونية الدولية والتشريعات الإقليمية والتنفيذ)، (ص. 329-346). بلغراد: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ISBN 978-86-6383-087-5
8) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. وتيلوفسكا - كيشيجي، إ. (2018) التطبيق الموحّد للقانون - معايير الاتحاد الأوروبي والتحديات في صربيا. في: ز. بافلوفيتش (ناشرون)، حولية رقم 1، حماية حقوق الإنسان "من اللاشرعية إلى القانونية"، (ص 115-136). نوفي ساد: حامي المواطنين الخاص بالمقاطعة؛ بلغراد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية وISBN: 978-86-89417-08-1
9) تيلوفسكا - كيشيجي، إ.، راكيتوفان، د. وكولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2018). الدبلوماسية الرقمية في العالم المتغيّر. في: س. نيكولوسكا وأ. ستانويوسكا (ناشرون) التحديات الأمنية والسياسية والقانونية في العالم المعاصر، (ص. 178 - 188). بيتولا: جامعة "سانت كليمنت أوهريدسكي". ISBN 978-9989-870-79-8
10) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2018). استقلال القضاء وكفاءة الحماية القضائية كمعيار قانوني دولي وشرط مسبق للعضوية في الاتحاد الأوروبي. تنظيم القضاء وكفاءة الحماية القضائية (ص. 95 -116) زلاتيبور/بلغراد: الرابطة الصربية للقانون الجنائي النظري والعملي.

11) تورانيانين، ف.، وكولاكوفيتش - بويوفيتش، م.، وسوكوفيتش، س. (2018) دور محامي الدفاع في قانون أصول المحاكمات الجنائية الصربية: المعيار والممارسة. حوليات كلية الحقوق في زينيكا، 11 (21)، 41 - 58.
12) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2018). الضحايا الأطفال في صربيا: الإطار المعياري والخطوات الإصلاحية ومعايير الاتحاد الأوروبي. في: إ. ستيفانوفيتش (ناشرون) مجموعة مواضعية من الأوراق ذات الأهمية الدولية/ المؤتمر العلمي الدولي "العدالة المراعية لأطفال"، (ص. 171 - 182). باليتش 06-07 حزيران/يونيو 2018. بلغراد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية. ISBN: 978-86-80756-10-3
13) تيلوفسكا - كيشيجي، إ.، وكولاكوفيتش - بويوفيتش، م. وتورانيانين، ف.، (2018)، دعم ضحايا الجرائم: معايير الاتحاد الأوروبي والتحديات في صربيا. في: ج. إليك وأ. ستانويوسكا (ناشرون) نحو مستقبل أفضل: سيادة القانون والديمقراطية والتنمية المتعددة المراكز (ص. 125 - 135). بيتولا: جامعة "سانت كليمنت أوهريدسكي". ISBN: 978-608-4670-00-1
14) تيلوفسكا - كيشيجي، إ.، وكولاكوفيتش - بويوفيتش، م.، وتورانيانين، ف.، (2018) السياسات الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي تجاه دول غرب البلقان: أمل بالمستقبل أو تأجيل إلى ما لا نهاية. ج. إليك وأ. ستانويوسكا (ناشرون) نحو مستقبل أفضل: سيادة القانون والديمقراطية والتنمية المتعددة المراكز (ص. 228 - 238). بيتولا: جامعة "سانت كليمنت أوهريدسكي". ISBN: 978-608-4670-00-1
15) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م.، وتورانيانين، ف.، (2018) مواقع الاحتجاز السرية في اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. في: إصلاحات النظام الأمني كشرط أساسي للتكامل الأوروبي الأطلسي، (ص. 152 -164) أوهريد: كلية الأمن - سكوبي.
16) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2018). مبدأ سيادة القانون: مفهوم الاتحاد الأوروبي مقابل الهويات القانونية الوطنية. في: أو. فويوفيتش (ناشرون). العالمية والخصوصية في القانون، (ص. 137-160). كوسوفوسكا ميتروفيكا: كلية الحقوق - جامعة بريستينا، كوسوفسكا فيتروفيكا.
17) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2018). سيادة القانون والتغييرات الدستورية في صربيا. في: م. سيموفيتش (ناشرون) التشريع الجنائي وعمل الدولة القانونية، (ص. 277-392). تريبينيي: الرابطة الصربية للقانون الجنائي النظري والعملي
18) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) آراء لجنة البندقية كإطار للتغييرات الدستورية في الجزء الذي يحكم القضاء. مجلة معهد البحوث الجنائية والاجتماعية، آذار/مارس 2017، 21-37. UDC: 347.97 وISSN: 0350-2694
19) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م.، وتورانيانين، ف.، (2017) استقلالية النيابة العامة - تأثير مبدأ "الضوابط والتوازنات" والمعايير الدولية. مجلة القانون الجنائي لأوروبا الشرقية (Journal of Eastern European Criminal Law)، 4(2)، 26-41، نظام التعريف الرقمي (doi):1450114
20) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م.، وتورانيانين، ف.، (2017) تنظيم السلطة القضائية في جمهورية صربيا في سياق التعديلات الدستورية. بلغراد: الشبكة الأكاديمية لسيادة القانون.
21) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) معونة قضائية مجانية كمعيار دولي. في: س. بياتوفيتش وكولاكوفيتش - بويوفيتش (ناشرون) المعونة القضائية المجانية: روح القانون، نطاق التطبيق وشروطه، (ص. 129 -147). بلغراد: الرابطة الصربية للقانون الجنائي النظري والعملي :ISBN 978-86-88945-05-9
22) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) الجرائم الاقتصادية والفصل 23. في: إ. ستيفانوفيتش وف. كولوفيتش (ناشرون). الجرائم الاقتصادية، (ص. 95-106). بلغراد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية ومعهد القانون المقارن. ISBN: 978-86-80186-26-9
23) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م.، وتورانيانين، ف.، (2017) المراقبة السرية للاتصالات كتقنية تحقيق خاصة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. في: الحرية، الأمن: الحق في الخصوصية،

(ص. 323 - 341). نوفي ساد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية وحامي المواطنين الخاص بالمقاطعة. ISBN: 978-86-80756-07-3

24) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) تعزيز قدرات البنية التحتية للقضاء كشرط مسبق لكفاءة العدالة الجنائية. في: المؤتمر العلمي الدولي "أيام أرشيبالد رايس"، المجلد 2، (ص. 379-389). بلغراد: أكاديمية الدراسات الجنائية والشرطية. ISBN: 978-86-7020-386-0

25) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) ضحية الجريمة (الفصل 23 - القانون والممارسة في جمهورية صربيا). عمليات الإصلاح والفصل 23 (بعد سنة من الزمن)، (ص 140-150). زلاتيبور/بلغراد: الرابطة الصربية للقانون الجنائي النظري والعملي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

26) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) خطة عمل للفصل 23 كإطار استراتيجي لتحسين العلاقات بين القضاء والإعلام في جمهورية صربيا. في: ستيفانوفيتش (ناشرون). القضاء والإعلام، (ص. 145 - 154). باليتش: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية. ISBN: 978-86-0-97-83287

27) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) الإفراج المشروط والتدابير الأمنية الطبية. في: س. بياتوفيتش وإ. يوفانوفيتش (ناشرون) الإجراءات الأمنية الطبية - النواحي القانونية والطبية (تجارب التشريعات الإقليمية في التطبيق وإجراءات التحسين، (ص. 145-154). بلغراد: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ISBN: 978-86-6383-050-9

28) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) تجريم الاختفاء القسري في القانون الجنائي في جمهورية صربيا. مجلة معهد البحوث الجنائية والاجتماعية، 1/2017، 135-148. UDC: 343.43 (497.11) وdoi: 1363733

29) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) كفاءة رصد وتقييم الإصلاح القضائي كوسيلة لتسريع تحقيق معايير الاتحاد الأوروبي. في: الشرطة والقضاء كضمانات للحرية والأمن في سيادة القانون، (ص 139-148). تارا: أكاديمية الدراسات الجنائية والشرطية ومؤسسة هانس سيدل شتيفتونغ. ISBN: 978-86-7020-379-2

30) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2017) مواءمة التشريع الجنائي الصربي مع معايير الاتحاد الأوروبي في الفصل 23. في: التشريع الجنائي بين الممارسة والتشريع والمواءمة مع المعايير الأوروبية، (ص. 267-274). ISBN: 978-99976-681-1-0

31) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2016). الأحكام الدستورية المتعلقة باستقلال القضاء ومعايير الاتحاد الأوروبي. حوليات كلية الحقوق في بلغراد، استعراض قانون بلغراد، 64 (3)، 192-204. UDC 347.97 (4-672EU) وdoi: AnaliPFB1603192K/10.5937

32) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2016). كفاءة الإجراءات الجنائية للجريمة المنظمة. في: ج. تسيريتش وإ. ستيفانوفيتش (ناشرون) محاربة الجريمة المنظمة، (ص. 121-131). فرشاتس/بلغراد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية ومعهد القانون المقارن. ISBN: 978-86-7-17-80186

33) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2016). التنظيم القضائي في جمهورية صربيا والفصل 23. في: التكامل الأوروبي والتشريعات الجنائية (ص 98-106). زلاتيبور/بلغراد: الرابطة الصربية للقانون الجنائي النظري والعملي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ISBN: 978-86-6411-010-5

34) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2016). أثر الإلغاء المتعدد لحكم المحكمة الابتدائية حول طول الإجراءات الجنائية. في: س. بياتوفيتش وإ. يوفانوفيتش (ناشرون). التدابير القانونية في الإجراءات الجنائية/ التشريعات الجنائية في المنطقة والتجارب من حيث تطبيقها، (ص. 271-283). بلغراد: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ISBN: 987-86-6383-039-4

35) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2016). قانون حماية الحق في المحاكمة ضمن مهلة زمنية معقولة: بيئة العقوبات الجنائية التي تحقق الغاية منها وتوفّر في التكلفة. في: إ. ستيفانوفيتش وأ.

باتريسيفيتش (ناشرون). مجلة مواضيعية لأوراق ذات أهمية دولية/ المؤتمر العلمي الدولي "العقوبات والتدابير الجنائية وتلك الخاصة بالجنح: الإنفاذ والتنفيذ والإفراج المشروط"، (ص 203-214). باليتش، 02-03 آذار/مارس 2016. بلغراد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية. ISBN: 978-86-83287-90-1

36) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2016). دعم الضحايا والشهود في سياق مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. في: التكامل الأوروبي: العدالة والحرية والأمن، (ص. 355-365). تارا/بلغراد: أكاديمية الدراسات الجنائية والشرطية ومؤسسة هانس سيدل شتيفتونغ. ISBN: 978-9-354-7020-86

37) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2016). التفاوض بشأن انضمام جمهورية صربيا إلى الاتحاد الأوروبي والحاجة إلى إدخال تعديلات على تشريعات الإجراءات الجنائية. في: الاتجاهات السائدة في تطوير التشريعات الجنائية وغيرها من القضايا الراهنة في النظام القانوني الصربي (ص 232-341). كوباونيك/بلغراد: رابطة المدعين العامين ونائبي المدّعين العامين والرابطة الصربية للقانون الجنائي النظري والعملي

38) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2015). تسليم وثائق التبليغ في الإجراءات الجنائية: الكفاءة في الفجوة بين التمنّي والعادات السيئة. مجلة معهد البحوث الجنائية والاجتماعية، 2015/2، 113-122. ISSN 0350-2694

39) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2015). كفاءة نظام العدالة الجنائية كوسيلة لمكافحة الجريمة. في: م. هاغسن وز. ستيفانوفيتش (ناشرون) الجريمة والمجتمع الصربي: تحدّيات التفكك الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي والحفاظ على البيئة، (ص. 237-254). بلغراد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية.)082(UDC: 343.9 وISBN 978-86-83287-87-1

40) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2015). الكفاءة في دعاوى جرائم الحرب أمام المحاكم الصربية. مجلة معهد البحوث الجنائية والاجتماعية، 1/2015، 155-167. UDC: 341.48./49(497.11)

41) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2015). بناء قدرات الأكاديمية القضائية كشرط مسبق لاستدامة التعليم الجيد للعمل في القضايا الجنائية للأحداث. في: إ. ستيفانوفيتش (ناشرون) الأحداث كجناة وضحايا الجرائم والجنح (ص 395-404). بلغراد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية.)082(6-053-3.211.343 :UDC و7-85-83287-86-978 :ISBN

42) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2015). المراقبة السرية للاتصالات كتقنية تحقيق خاصة والحق في الخصوصية. *كلمة الادعاء*، 27، 50-56.

43) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2015). موقف المدّعون العامون في جمهورية صربيا: في الهوّة بين المكانة والوظيفة. *كلمة الادعاء*، 28، 30-34.

44) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2014). إساءة استخدام المنصب من قبل موظف مسؤول - *القانون النافذ والقانون المنشود*. في: ل. كرون (ناشرون) *الجريمة والعقاب: القانون النافذ والقانون المنشود*، (ص. 237-246). بلغراد: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية.)082(UDC: 343.85 وISBN: 978-86-83287-78-9

45) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2014). كفاءة الإصلاح القضائي للإجراءات الجنائية ومفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. *مجلة معهد البحوث الجنائية والاجتماعية*،2/2014، 189-201. UDC: 340.137: 343.13(497.11: 4-672ЕУ)

46) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2013). الحق في الدفاع القانوني للمتهم وكفاءة الإجراءات الجنائية. *مجلة معهد البحوث الجنائية والاجتماعية، 1/2013*، 131-148. UDC: 343.121.4 (497.11)

47) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2013). كفاءة الإجراءات الجنائية - هل نفهم المثل الأعلى الذي نسعى إليه؟ في: *الجريمة ورد فعل الجمهور والمواءمة مع المعايير الأوروبية*، (ص. 373-384). باليتش: معهد البحوث الجنائية والاجتماعية. ISBN: 978-86-83287-67-3

48) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2012). مبادئ الإجراءات الجنائية ضد الأشخاص الاعتباريين. *مجلة معهد البحوث الجنائية والاجتماعية، 2/ 2012*، 135-150. UDC: 343.121

49) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2012). وسائل الإعلام وقرينة البراءة. في: *الإعلام وحقوق الإنسان*، (ص. 555-570). نيش: كلية الحقوق. ISSN: 0350-8501

50) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2011). المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين - الشروط والحدود. *الحياة القانونية الأجنبية* 2 /2011، 167-184. UDC: 343.222

51) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2010). إنهاء الإجراءات الجنائية في غضون مهلة زمنية معقولة. في: د. إنياتوفيتش (ناشرون) *الجريمة في صربيا وسبل الرد القانونية*، الجزء 4، (ص. 308 -321). بلغراد: جامعة بلغراد كلية الحقوق.)082) (497.11) UDC: 343.97 وISBN: 978-86-9-265-7630

52) كولاكوفيتش - بويوفيتش، م. (2009). معاقبة الأحداث - التدابير غير المؤسسية. في: د. إنياتوفيتش (ناشرون) *الجرائم في صربيا والأساليب القانونية للرد، الجزء 3* (ص. 397 - 407). بلغراد: جامعة بلغراد - كلية الحقوق.

53) كولاكوفيتش، م. (2008) قابلية تطبيق أفكار العلم الجنائي في مكافحة جرائم الأحداث. *مجلة معهد البحوث الجنائية والاجتماعية*، 1-*2/ 2008*، 201-216.

5- كورولا، إيركي (فنلندا)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تُهدي سفارة فنلندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وتتشرف بالإشارة إلى المذكرة الشفوية ASP/20/SP/37، المؤرّخة 20 أيار/مايو 2021، بشأن انتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية، المقرر إجراؤها في الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف، ذلك بناءً على توصيات المكتب.

قررت الحكومة الفنلندية أن ترشح الدكتور إيركي كورولا، وهو قاضٍ سابقٍ لدى المحكمة الجنائية الدولية، كمرشح للجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية. مُرفَف طيه السيرة الذاتية للدكتور كورولا، بالإضافة إلى بيان المؤهلات حول استيفائه لاختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

بيان المؤهلات

يفي القاضي إيركي كورولا تماماً لمتطلبات المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات والتي اعتُمِدَت من جمعية الدول الأطراف وفق للقرار ICC-ASP/10/Res.5

إنه شخص ذو خلق رفيع، وقد عمِل قاضيا في دائرة الاستئناف لدى المحكمة الجنائية الدولية وذلك في الفترة الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2015. إضافة إلى كونه موظفاً مدنياً سابقاً لدى وزارة الخارجية الفنلندية، حيث شغل منصباً عاماً تشترط لأجله المادة 125 من الدستور الفنلندي سلوكاً نزيهاً لا غبار عليه.

لقد أثبت القاضي كورولا الكفاءة والخبرة في كل من القانون الجنائي والدولي. وهو محامي دولي بارز يتمتع بخبرة مميزة ومعرفة عميقة في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الد ولي من جامعة أكسفورد، وقد شارك بشكل ف عّال في مسائل تتعلق بالقانون الدولي طوال سيرته الأكاديمية والدبلوماسية.

شارك القاضي كورولا بشكل فعّال في المفاوضات المعنية بنظام روما الأساسي، في الفترة الممتدة من عام 1995 وحتى عام 1998، وذلك بصفته المفاوض الرئيسي عن الوفود الفنلندية في كل من اللجنة الخاصة واللجنة التحضيرية، بالإضافة إلى المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا السياق، فقد شغل أيضاً العديد من المناصب الدولية التي تتطلب الثقة مثل كونه عضو في المكتب الموسع، ومنسق للمسائل القضائية.

إضافة إلى ذلك، فقد اكتسب القاضي كورولا، بصفته قاضياً لدى المحكمة الجنائية الدولية، خبرةً عمليةً في عمل المحكمة ونظرة عميقة في المؤهلات المحددة للمرشحين لمناصب قضائية لدى المحكمة. خلال فترة ولايته الأولى، والتي كانت من عام 2003 وحتى عام 2006 شارك أيضا في إعداد لائحة المحكمة بصفته رئيساً لفريق القضاة المعني بالصياغة. وخلال نفس الفترة، كان عضواً في عدة مجموعات عمل داخل المحكمة والتي أسهمت بشكل ف عّال في العديد من المسائل، على سبيل المثال، إطار مدونة السلوك القضائي.

وعلاوةً على ذلك، فقد شغل منصب رئيس اللجنة الاستشارية المعنية بالنصوص القانونية. وبعد إعادة انتخابه لدى المحكمة في عام 2006، واصل القاضي كورولا عمله في دائرة الاستئناف، وشارك في تداولات ما يقرب من 300 قرار، لاسيما دوره كرئيس للمحكمة في العديد من القرارات المتعلقة بكل من لوبانغا، ونغودجولو وتشوي وكاتانغا والبشير، وبيمبا، ومباروشيما والقذافي.

وقبل انتخابه لدى المحكمة الجنائية الدولية، شغل القاضي كورولا عدة مناصب قانونية في وزارة الخارجية الفنلندية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1985 وحتى عام 2003، وعُيّن مديراً عاماً للشؤون القانونية في عام 2002. وبصفته المدير العام، فقد كان عضوا في المجموعة الوطنية الفنلندية في المحكمة الدائمة للتحكيم. وقبل توليه منصب المدير العام، عمل كممثل دائم لفنلندا لدى مجلس أوروبا في ستراسبورغ (1998-2002)، ونائب المدير العام للشؤون القانونية (1995 -1998)، ومستشار للوزير ومستشار قانوني للبعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك 1995-1991)، ومدير شعبة القانون الدولي في وزارة الخارجية (1986-1989).

يتحدث القاضي كورولا الإنجليزية والفرنسية بطلاقة. ومن بين لغات المحكمة الأخرى، لديه قدرة على فهم الإسبانية والروسية. وبالإضافة إلى الفنلندية كلغته الأم، فإنه يتحدث السويدية والألمانية بطلاقة.

لقد قدَّ م القاضي كورولا، طوال سيرته المهنية المتميزة، مساهمةً هامة في الخطاب الأكاديمي حول المسائل الحالية في القانون الجنائي والقانون الدولي، ولا مجال للشك في تفانيه للمحكمة الجنائية الدولية.

السيرة الذاتية

تاريخ الميلاد: 12 حزيران/ يونيو1948

الحالة الاجتماعية: متزوج ولديثه طفلين

اللغات الفنلندية، والإنجليزية، والفرنسية، والسويدية، والألمانية. ولديه قدرة على فهم الإسبانية والروسية.

التعليم والمؤهلات دكتوراه في القانون الدولي (جامعة أكسفورد)

شهادة دراسات عليا في القانون (جامعة هلسنكي)

شهادة الماجستير في القانون (جامعة هلسنكي)

الخبرة المهنية

نائب الرئيس ومُحَكّم لدى محكمة التوفيق والتحكيم في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2019- الوقت الحالي)

قاضي لدى المحكمة الجنائية الدولية (دائرة الاستئناف) (2003 -2015)

مدير عام الشؤون القانونية، وسفير لدى وزارة الخارجية (2002 -2003)

سفير، وممثل دائم لفنلندا في مجلس أوروبا، ستراسبورغ (1998 -2002)

نائب المدير العام للشؤون القانونية، وسفير لدى وزارة الخارجية (1995 -1998)

مستشار الوزير، ومستشار قانوني للبعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة، نيويورك (1991-1995)

مدير شعبة القانون الدولي في وزارة الخارجية (1989-1991)

مستشار قانوني ومحامي لدى وزارة الخارجية (1986-1989)

مناصب بحثية متعددة في كل من القانون الدولي، والدستوري والإداري (جامعة هلسنكي، جامعة أوكسفورد، أكاديمية فنلندا والأمم المتحدة، جنيف (1972-1982، 1984-1985)

أستاذ في القانون الدولي لدى جامعة لابلاند، روفانييمي (1982 -1983)

قاضي المقاطعة (1979)

وظائف قانونية أخرى

وكيل حكومة فنلندا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ستراسبورغ (2002 -2003)

وكيل حكومة فنلندا أمام محكمة العدل الأوروبية، لوكسمبورغ (2002 -2003)

اللجان والمؤتمرات

رئيس الوفد الفنلندي في اللجنة الخاصة وكذلك اللجنة التحضيرية المعنيتين بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية

المفاوض الرئيسي عن الوفد الفنلندي في مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي في روما بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (عضو المكتب الموسّع ومنسق للمسائل القضائية) (1994-1998)

مشارك في المشاورات غير الرسمية حول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (سيراكوزا 1995 و1996، وزوتفين)1998

رئيس اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دورها، نيويورك (1994).

مستشار خاص لرئيس الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية لدى مجلس الأمن، نيويورك (1993 -1995)

عضو الوفد الفنلندي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة السادسة) (1986-1990، و1995-1997)

مجلس أوروبا:

- مقرّر العلاقات بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة (1999-2002)
- رئيس فريق المقررين المعني بحقوق الإنسان والأقليات القومية (2000-2002)

المشاركة على مدار السنوات، في المؤتمرات الندوات والحلقات الدراسية الدولية المتعلقة بالقانون الدولي، وخاصّةً بالقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي، لإضافة إلى قانون المنظمات الدولية، ومن بينها محاضرات سنوية وأبحاث دورية في أكاديمية لاهاي للقانون الدولي (1972 و1975 و1977)

المنشورات

تحديد الترتيبات الإقليمية وخصائصها لغرض ميثاق الأمم المتحدة (أطروحة ال دكتوراه، جامعة أكسفورد)

مساهمات في منشورات ومقالات حول مسائل رئيسية تتعلق بتطبيق نظام روما الأساسي، وتتضمن أيضاً حقوق الضحايا، بالإضافة إلى أنشطة الأمم المتحدة وهيئاتها، وأنظمة الأمن الجماعي، وحفظ السلام، وإدارة الأزمات المدنية

محاضرات عديدة حول مواضيع مختلفة بشأن القانون الدولي في جامعات ومؤسسات في عدد من الدول الأوروبية والآسيوية، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة

6- موناغنغ، سانجي ماسينونو (بوتسوانا)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تهدي سفارة جمهورية بوتسوانا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتتشرف بالإشارة إلى المذكرة الشفوية ICC-ASP/20/SP/37 التي أصدرتها الأمانة في 20 أيار/مايو 2021 بشأن تقديم الترشيحات للعضوية في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة.

وتتشرف السفارة بإبلاغ الأمانة بأن حكومة جمهورية بوتسوانا قررت ترشيح القاضية سانجي ماسينونو موناغنغ لإعادة انتخابها عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة وترفق طيه بيان المؤهلات والسيرة الذاتية للمرشحة.

لقد دعمت جمهورية بوتسوانا باستمرار المحكمة الجنائية الدولية طوال سنوات وجودها، ولا تزال، لأنها تؤمن بمهمتها المتمثلة في منع الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم.

عملت القاضية موناغنغ قاضية في المحكمة الجنائية الدولية لمدة 9 سنوات من آذار/مارس 2009 إلى حزيران/يونيو 2018. عملت كقاضية في الدائرة التمهيدية من 2009 إلى 2012 وشغلت منصب قاضية في قسم الاستئناف من 2012 إلى 2018. والقاضية موناغنغ هي شخصية مرموقة معترف بها لخبرتها كقاضية. اكتسبت مهارات ومعارف ممتازة في القانون الجنائي الدولي. شاركت في 492 من الأوامر والقرارات والأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في الدائرة التمهيدية، ودائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية، كقاضية منفردة و/أو قاضية و/أو رئيسة. والقاضية موناغنغ تفي بمتطلبات المادة 36، الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من نظام روما الأساسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن القاضية موناغنغ تتسم بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وتتمتع بالمؤهلات المطلوبة للتعيين في أعلى منصب قضائي في بوتسوانا. قبل تعيينها في المحكمة الجنائية الدولية، عملت قاضية في المحكمة العليا في مملكة إيسواتيني (التي كانت تسمى سوازيلاند آنذاك) وجمهورية غامبيا وأيضًا كقاضية في محاكم جمهورية بوتسوانا.

القاضية موناغنغ تفي بكامل المتطلبات المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف. فهي تتمتع بالكفاءة والخبرة الثابتتين في القانون الجنائي والقانون الدولي.

وتغتنم سفارة سفارة جمهورية بوتسوانا هذه الفرصة لتعيد التأكيد لأمانة جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية على فائق الاحترام الذي تكنّه لها.

بيان المؤهلات

تتشرف حكومة جمهورية بوتسوانا بترشيح القاضية سانجي ماسينونو موناغنغ لانتخابها كعضو في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

تفي القاضية موناغنغ تمامًا بالمتطلبات المنصوص عليها في اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية على النحو الذي اعتمدته في الأصل جمعية الدول الأطراف بموجب القرار ICC-ASP/10/Res.5، الفقرة 19، وتم تعديلها لاحقًا بموجب القرارين ICC-

ASP/13/Res.5، المرفق الثالث، وICC-ASP/18/Res.4، المرفق الثاني. لديها اختصـــاص وخبرة في القانون الجنائي والقانون الدولي.

منذ عام 2019، تعمل القاضية موناغنغ كقاضية في المحكمة الإدارية لجماعة تنمية الجنوب الأفريقي. تم تعيينها نائبة لرئيس المحكمة في عام 2020. ويقع مقر المحكمة في غابورون، بوتســوانا وتطبق القانون والمعايير الإدارية الدولية. تم تعيينها في هذا المنصب بعد تقاعدها من المحكمة الجنائية الدولية.

قبل تعيينها في المحكمة الجنائية الدولية، عملت القاضية موناغنغ كقاضية في المحكمة العليا في مملكة سواتيني (سوازيلاند آنذاك)، وجمهورية غامبيا، وكذلك قاضية في محاكم جمهورية بوتسوانا.

تتمتع القاضية موناغنغ بالخبرة في كل من القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، حيث عملت كقاضية في المحكمة العليا وقاضٍية في المحكمة الجنائية الدولية لأكثر من 20 عامًا. عمل القاضي موناغنغ في الاتحاد الأفريقي كمفوض للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (هيئة شبه قضائية) من عام 2003 إلى عام 2009. والمفوضــية هي الهيئة الأولى المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنســان والشــعوب في القارة الأفريقية. وقد أدّى ذلك إلى جعلها مختصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وشغلت القاضية موناغنغ أيضا منصب رئيسة المفوضية من من 2007 إلى 2009 عندما انضمت إلى المحكمة الجنائية الدولية.

على مر الســنين، اكتســبت خبرة في مجموعة متنوعة من مجالات القانون، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي والجرائم الأخرى ضد النساء والأطفال، والتعذيب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، وجرائم العدوان وغيرها.

القاضـي موناغنغ مختص في قضـايا التعويضـات والضـحايا وحماية الشـهود. وقد ترأسـت العديد من القضـــايا في المحكمة الجنائية الدولية في كل من مرحلة ما قبل المحاكمة وقســم الاســتئناف، وكانت رئيســة المحكمة في قضــية الجدارة النهائية للمحكمة الجنائية الدولية (قضــية نغودجولو تشــوي). وقد شـاركت أيضًـا في قضـايا الاستئناف النهائي بمبا، بيمبا وآخرون، ولوبانغا. جلس القاضـي موناغنغ في القضايا النهائية لجبر الضرر في لوبانغا وكاتانغا والمهدي. بشكل أساسي، شاركت في أكثر من 492 أمرًا وقرارًا وحكمًا صادرًا عن المحكمة الجنائية الدولية، مما يجعلها القاضية الوحيدة للمحكمة الجنائية الدولية التي شاركت في جميع القضايا التي تم تسجيلها خلال فترة عملها.

من آذار/مارس 2012 إلى آذار/مارس 2015، عملت القاضـــية موناغنغ في المحكمة الجنائية الدولية كنائبة أولى للرئيس، وهو المنصـــب الذي عزز معرفتها بوظائف وعمليات المحكمة. وبهذه الصـــفة، كانت أيضًا رئيسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للمحكمة.

وعملت القاضـية موناغنغ أيضًـا كعضـو في لجنة اسـتعرضـت اللوائح المتعلقة بمكتب المحامي العام للدفاع ومكتب المحامي العام للضـــحايا. وقامت اللجنة بتقييم هذه اللوائح وقدمت توصـــيات اعتمدتها جمعية الدول الأطراف لتعزيز ولايات مكتب المســتشـــار القانوني العام للدفاع عن القانون ومكتب ومكتب المحامي العام للضحايا.

تظل القاضية موناغنغ عضوًا في المنظمات الإقليمية والدولية التي تتعامل مع حقوق الإنسان والقانون الدولي، وســـيادة القانون والقانون الجنائي، مثل لجنة الحقوقيين الدولية، واللجنة الدولية للمفقودين، والرابطة الدولية للقاضيات.

الدورات التدريبية

كانت القاضية موناغنغ عضوًا في مجموعة من الشخصيات الدولية التي دربت قضاة شرق إفريقيا على الجرائم الدولية منذ عام 2009، تحت رعاية معهد الدراسات الأمنية، في بريتوريا، جمهورية جنوب إفريقيا، ولجنة الحقوقيين الدولية في جنيف، سويسرا.

قامت القاضية موناغنغ والرابطة الدولية للقاضيات من خلال برنامج القيادة العالمية للمرأة بتدريب القاضيات على عدد من القضايا بما في ذلك القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والتعامل مع قضايا الابتزاز الجنسي.

قدمت القاضية موناغنغ، على مر السنين، أوراقًا حول مواضيع مختلفة بما في ذلك القانون الجنائي الدولي إلى مجموعة متنوعة من المنتديات. كما أدّت دورًا نشطًا في الحديث عن تعاون الدول من خلال حضور الندوات وتقديم الأوراق والمشاركة في العديد من الأنشطة الدبلوماسية أثناء تمثيلها للمحكمة الجنائية الدولية.

السيرة الذاتية

معلومات شخصية

الجنسية: جمهورية بوتسوانا

الجنس: أنثى

تاريخ الميلاد: 09 أغسطس 1950

اللغات: الإنجليزية، سيتسوانا وإيكالانجا

البريد الإلكتروني: monagengsanji@yahoo.com الهاتف: +267 74154849

الخبرة المهنية

تشرين الأول/أكتوبر 2019 قاضي بالمحكمة الإدارية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - غابورون، بوتسوانا

أيار/مايو 2020 نائب الرئيس - المحكمة الإدارية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

تشرين الأول/أكتوبر 2019 رئيس محكمة بوتسوانا للمنافسة والمستهلكين

كانون الأول/ديسـمبر 2018 عضـو اللجنة الاسـتشـارية المعنية بترشـيحات القضـاة - المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة)، لاهاي، هولندا

آذار/مارس 2009 – حزيران/يونيو 2018 قاضية، المحكمة، لاهاي، هولندا

- قاضية بدائرة الاستئناف (2012-2018)

- رئيسة دائرة الاستئناف (2014-2015)
- النائبة الأولى لرئيس المحكمة الجنائية الدولية (آذار/مارس 2012 - آذار/مارس 2015)
- قاضية في الدائرة التمهيدية (2009 - 2012) نيسان/أبريل

2008 – أيار/مايو 2009 قاضية بالمحكمة العليا لمملكة إيسواتيني

2006 -2007 قاضي بالمحكمة العليا لجمهورية غامبيا

2007- 2009 رئيسة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بانجول، جمهورية غامبيا

2003- 2009 مفوض اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بانجول، جمهورية غامبيا

2006 – 1997 المؤسس والرئيس التنفيذي لجمعية بوتسوانا القانونية، غابورون، جمهورية بوتسوانا

1987 -1997 قاضية بمحاكم جمهورية بوتسوانا

الإعارات

أيلول/سبتمبر 2005	إقامة ومحاضرة لمدة أسبوع في جامعة براونديز، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية بالتزامن مع مؤتمر "سرد القصة: السلطة والمسؤولية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان"
كانون الثاني/يناير- آذار/مارس 2005	إعارة إلى جمعية القانون في إنكلترا وويلز، لندن، المملكة المتحدة
شباط-/فبراير – آذار/مارس 1998	إعارة إلى الجمعية القانونية بزيمبابوي، هراري، جمهورية زيمبابوي
آذار/مارس- أيار/مايو 1994	انتداب كنائبة كبير موظفي القضاء في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، جوهانسبرغ، جمهورية جنوب أفريقيا

العضوية في الروابط المهنية

- الرابطة الدولية للقاضيات، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- مؤسسة التحكيم في جنوب إفريقيا، جنوب إفريقيا
- معهد بوتسوانا للمحكمين، غابورون، بوتسوانا
- لجنة الحقوقيين الدولية، جنيف، سويسرا

- المعهد المعتمد للمحكمين، لندن، المملكة المتحدة (زميلة)
- اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، هولندا
- الرابطة الدولية لقضاة قانون اللاجئين، هولندا
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار - البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
- مركز ممثلون عن الجنوب الأفريقي للتقاضي - جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا

الجوائز

• 2014: جائزة حقوق الإنسان، من طرف الرابطة الدولية للنساء القاضيات، للعمل القضائي المثالي، والالتزام بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، والخدمة المتميزة في المؤسسات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. تم تقديم الجائزة في مايو في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، خلال مؤتمر الرابطة الدولية للقاضيات الذي يعقد مرة كل سنتين.

• 2013: وسام الشرف الرئاسي الممنوح من رئيس جمهورية بوتسوانا للخدمة المتميزة لجمهورية بوتسوانا

• 2012: جائزة حقوق الإنسان، الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان، غابورون، بوتسوانا

التعليم

2015-2016: دبلوم في التحكيم التجاري الدولي، المعهد الخاص لقضاة التحكيم، لندن، المملكة المتحدة (زميلة)

حزيران/يونيه-تموز/يوليه 2007: دورة القانون الجنائي الدولي، مركز غروتيوس لدراسات القانون الدولي، جامعة ليدن، لاهاي، هولندا

حزيران/يونيه 1996: دورة إدارة المحاكم، المعهد الملكي الدولي للإدارة العامة، لندن، المملكة المتحدة

1982-1987: البكالوريوس في القانون، جامعة بوتسوانا، غابورون، جمهورية بوتسوانا

آذار/مارس 2018 شهادة في الوساطة - المعهد الملكي المعتمَد للمسّاحين، بوتسوانا

2015-2016 دبلوم في التحكيم التجاري الدولي من المعهد المعتمَد للمحكّمين، لندن، المملكة المتحدة (حصلت على زمالة)

حزيران/يونيه – تموز/يوليه 2007 دورة في القانون الجنائي الدولي، مركز غروتيوس لدراسات القانون الدولي، جامعة ليدن، لاهاي، هولندا

يونيو 1996 دورة إدارة المحكمة، المعهد الملكي الدولي للإدارة العامة، لندن، المملكة المتحدة

1982-1987 إجازة في القانون، جامعة بوتسوانا، غابورون، جمهورية بوتسوانا

بعض المنشورات

• س. م. موناغنغ،

"The Crime of Aggression: Following the Needs of a Changing World?", 58, Harvard International Law Journal Online (2017), p. 79

• س. م. موناغنغ،

, “Africa and the International Criminal Court: Then and Now” in G. Werle et al. (eds.), African and the International Criminal Court, (T. M. C. Asser Press, 2014), p. 13.

*****

7- بوليتي، ماورو (أيطاليا)

[الأصل: بالانكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة ايطاليا لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى المذكرة ICC-ASP/20/SP/37 المؤرخة 20 أيار/مايو 2021، تتشرف السفارة بترشيح القاضي السابق ماورو بوليتي لانتخابه عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف بناء على توصية من المكتب.

وتتشرف سفارة إيطاليا أيضا بإرفاق بيان المؤهلات المتعلقة باستيفاء المعايير المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية والسيرة الذاتية للبروفيسور ماورو بوليتي.

ويفي البروفيسور ماورو بوليتي بالكامل بالمتطلبات المحددة في اختصاصات اللجنة الاستشارية التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف والتي تنص على ما يلي: "يختار أعضاء اللجنة من بين الأشخاص المعنيين والمهتمين البارزين الذين يتحلون بأخلاق رفيعة والذين يتمتعون بكفاءة ثابتة وخبرة في القانون الجنائي أو القانون الدولي".

وفي حياته المهنية، اكتسب البروفيسور ماورو معرفة مشهود بها وخبرة واسعة النطاق في القانون الجنائي، على المستويين الوطني والدولي. وعمل لسنوات عديدة في النظام القضائي الإيطالي بصفته قاضيا ومدعيا عاما في نطاق متزايد من الأعمال والمسؤوليات. وفي عام 2001، انتخب أيضا قاضيا مخصصا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ثم قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية من عام 2003 إلى عام 2009. وخلال فترة ولايته في المحكمة الجنائية الدولية، شغل أيضا منصب رئيس الدائرة التمهيدية الثانية.

وقام البروفيسور ماورو بوليتي بأنشطة دبلوماسية واسعة النطاق، لاسيما من أجل صياغة الاتفاقيات المختلفة والتفاوض بشأنها (بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)، وقدم المشورة القانونية لحكومة إيطاليا في العديد من مجالات القانون الدولي.

وأخيرا، يتمتع البروفيسور ماورو بمؤهلات أكاديمية ممتازة ومعترف بها، حيث قام بالتدريس كأستاذ للقانون الدولي في العديد من الجامعات في إيطاليا، وقام بنشاط يحظى بتقدير كبير في مجال النشر، وهو ما يشكل مساهمة جديرة بالملاحظة في تطوير القانون الدولي والعدالة الدولية.

وحياته المهنية الطويلة والمتميزة المذكورة أعلاه خير دليل على رفعة أخلاقه.

بيان المؤهلات

حول كيفية استيفاء مؤهلات المرشح للمعايير التي حددتها اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية

ترد اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية في مرفق الوثيقة ICC-ASP/10/36 المؤرخة 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وفي التعديلات على الاختصاصات الواردة في المرفق الثاني للقرار ICC-ASP/18/ Res.4 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ووفقا للفقرة 2 من الاختصاصات، "يُختار أعضاء اللجنة من بين الأشخاص المعنيين والمهتمين البارزين الذين يتحلون بأخلاق رفيعة والذين يتمتعون بكفاءة ثابتة وخبرة في القانون الجنائي أو القانون الدولي".

وعلى هذا الأساس، يفي البروفيسور ماورو بوليتي تماما بالمعايير المذكورة أعلاه. فأولا، إنه مهتم جدا بأعمال اللجنة الاستشارية وراغبا في المساهمة فيها. وثانيا، تبين العناصر التالية كفاءته وخبرته الراسخة في القانون الجنائي والقانون الدولي:

(أ) من عام 2003 إلى عام 2009، كان قاضيا بالمحكمة الجنائية الدولية، وكان لمدة ثلاث سنوات (2006-2009) رئيسا للدائرة التمهيدية الثانية؛

(ب) عمل بالقضاء الإيطالي قاضيا جنائيا ومدنيا، ومدعيا عاما في محكمة الأحداث لما مجموعه 14 عاما؛

(ج) في مسيرته الأكاديمية، وصل إلى منصب أستاذ للقانون الدولي في جامعة ترينتو حيث قام أيضا بتدريس قانون حقوق الإنسان، وهو يقوم حاليا بتدريس إحدى مواد القانون الدولي باللغة الإنكليزية. وبصفته عضوا في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (2015-2018) ونائبا لرئيس اللجنة (2018)، تناول مرارا القضايا المتعلقة بالعلاقات بين قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي.

ونتيجة لمستوى الكفاءة والخبرة أعلاه، يكون البروفيسور ماورو بوليتي مناسبا بصورة خاصة لأداء المهام المسندة إلى اللجنة وأعضائها. وينطبق ذلك على جميع المراحل الرئيسية المؤدية إلى إعداد التقرير عن كل مرشح، والتي تم تحديدها مؤخرا في جملة أمور منها: (أ) إعداد استبيان مشترك وإعلان موحد للمرشحين، و(ب) التحقق من الأدلة المرجعية من خلال المعلومات المقدمة على سبيل المثال من الهيئات المهنية ونقابات المحامين والمؤسسات الأكاديمية، و(ج) المقابلات مع المرشحين، و(د) تصنيف المرشحين في إحدى الفئات الأربع "المؤهلين تأهيلا عاليا" أو "المؤهلين" أو "المؤهلين شكليا فقط" أو "غير المؤهلين".

وفي النهاية، يتمثل هدف اللجنة في تزويد الدول بمعلومات مفيدة عن جودة المرشحين، وتقييم ناتج عن تحليل عميق ومفصل جيدا لجميع العناصر ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، عند إعداد الأسئلة للمرشحين وإجراء المقابلات، قد تمثل كفاءة وخبرة الأستاذ بوليتي رصيدا مهما لتقييم كل مرشح. وفي الواقع، سيكون من الضروري تقييم مستوى معرفة المرشحين فيما يتعلق بنظام روما الأساسي وتفسيره من خلال السوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية في الظروف التاريخية الراهنة. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، تجدر الإشارة أيضا إلى أن أحدث مساهمة علمية للبروفيسور بوليتي تتضمن تعليقا دقيقا على تقرير أعده فريق خبراء عينته جمعية الدول الأطراف في عام 2019 لتحديد طرائق وصكوك تعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي.

وأخيرا، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن البروفيسور ماورو بوليتي قد حظي في مناسبات عديدة (انظر السيرة الذاتية) بثقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وجمعية الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عند التصويت على الانتخاب لشغل مناصب هامة في المحاكم الجنائية الدولية وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات.

السيرة الذاتية

المعلومات الشخصية

انتُخب القاضي بوليتي لولاية تبلغ مدتها ست سنوات من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وتم تعيينه بالدائرة التمهيدية للمحكمة.

وعمل القاضي بوليتي أستاذا للقانون الدولي في جامعة ترينتو منذ عام 1990. وقام قبل ذلك، منذ عام 1976، بالتدريس في جامعتي كالياري وأوربينو. وبصفته مستشارا قانونيا للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة (1992-2001)، شارك بنشاط في عملية التفاوض التي أدت إلى اعتماد نظام روما الأساسي. وعمل القاضي بوليتي أيضا في الوفد الإيطالي إلى اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية. وخلال مسيرته القضائية (1969-1983)، كان قاضيا في محكمتي أوريستانو وميلانو. وشغل أيضا منصب نائب المدعي العام في محكمة الأحداث في ميلانو. وفي عام 2001، تم انتخابه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ليكون على قائمة القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبصفته قاضيا ومدعيا عاما سابقا، تعامل مع العديد من قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاعتداء على النساء والأطفال. ونشر عدة مقالات عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعن أركان الجرائم ذات الصلة.

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: 13 أيلول/سبتمبر 1944، فابريكا دي روما، إيطاليا

محل الاقامة: إيطاليا

المؤهلات العلمية: ليسانس الحقوق بامتياز من جامعة فلورنسا، 1966

اللغات: الكتابة والتحدث باللغتين الانكليزية والفرنسية بطلاقة

الجوائز: وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى للجمهورية الإيطالية، من رئيس جمهورية إيطاليا في عام 2005.

الأنشطة الأكاديمية

مدرس القانون الدولي الخاص، كلية العلوم السياسية بجامعة كالياري (1976-1979)

مدرس القانون الدولي، كلية الحقوق بجامعة أوربينو (1979-1983)

أستاذ مساعد للقانون الدولي، كلية الحقوق بجامعة أوربينو (1983-1986)

أستاذ مساعد للقانون الدولي، كلية الحقوق بجامعة ترينتو (1986-1990)

أستاذ القانون الدولي، كلية الحقوق بجامعة ترينتو (منذ 1990)

يقوم حاليا بتدريس إحدى مواد القانون الدولي العام (باللغة الإنكليزية) في برنامج الدراسات القانونية الأوروبية والدولية المقارنة.

الأنشطة القضائية والمهنية

بدأ حياته القضائية بمحكمة فلورنسا في عام 1969

قاض في محكمة أوريستانو (المدنية والجنائية) (1972)

نائب المدعي العام في محكمة الأحداث في ميلانو (1972-1975)

قاض في محكمة ميلانو (المدنية والجنائية) (1975-1983)

في مسيرته القضائية المحلية، وصل إلى مرتبة القاضي لدى محكمة الاستئناف في عام 1983

برنامج White & Case للمحامين الأجانب، نيويورك (1985-1986)

في عام 2001، تم انتخابه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على قائمة القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

قاض بالمحكمة الجنائية الدولية (2003-2009)، ورئيس الدائرة التمهيدية الثانية (2006-2009)

عضو في المجموعة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة (منذ 2011)

عضو في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2015-2018)؛ المقرر المعني بمتابعة الملاحظات الختامية (2017-2018)

نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2018)

الأنشطة الدبلوماسية

عضو في الوفد الإيطالي لمؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بوضع اتفاقيات بشأن الإخطار المبكر بالحوادث النووية والمساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي (فيينا، 1986)

عضو في الوفد الإيطالي للمفاوضات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة الذرية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل وضع بروتوكول مشترك يتعلق بتطبيق اتفاقيتي فيينا وباريس بشأن المسؤولية المدنية عن الحوادث النووية (فيينا، 1988)

عضو في الوفد الإيطالي للمفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية تتعلق بمراقبة حركة النفايـــــات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها (جنيف، لكسمبرغ، بازل، 1988-1989)

عضو في الوفد الإيطالي لدى الفريق العامل المعني بالمسؤولية النووية ولدى اللجنة الدائمة المعنية بالمسؤولية عن الأضرار النووية، التابعتين للوكالة الدولية للطاقة الذرية (فيينا، 1989-1991)

عضو في فريق الحقوقيين الذي كلفته الحكومة الإيطالية بإعداد وثيقة تمهيدية لمنتدى سيينا المعني بقانون البيئة الدولي، الذي عقدته قمة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى (1990)

عضو في الوفد الإيطالي للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (نيويورك، 1992)

مستشار قانوني للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة (1992-2001)

مندوب إيطاليا في اجتماع فانكوفر بشأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (1993)

نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة (1994)

عضو في الوفد الإيطالي لدى مجلس الأمن (1995-1996)

عضو في الوفد الإيطالي إلى اللجنة المخصصة واللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية (1995-1998)

عضو في الوفد الإيطالي إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية (روما، 1998)

عضو في مؤتمر روما، والمنسق المعني بقضية الأطفال في النزاعات المسلحة

عضو في الوفد الإيطالي إلى اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية (1999-2002)

رئيس اللجنة السادسة (القانونية) للجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الخامسة والخمسون: 2000-2001)

عضو في الوفد الإيطالي إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر كمبالا لاستعراض النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نيويورك، 2010)

عضو في الوفد الإيطالي إلى اللجنة السادسة (القانونية) التابعة للجمعية العامة (2010 و2011 و2012)، وإلى جمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (2011-2012)

المندوب الإيطالي في اجتماعات الفريق العامل المعني بالمحكمة الجنائية الدولية والفريق العامل المعني بالقانون الدولي العام التابعين للاتحاد الأوروبي (بروكسل 2011- 2012- 2013- 2014). وعمل في النصف الثاني من عام 2014 رئيسا للفريق العامل المعني بالمحكمة الجنائية الدولية.

العضو المعين من الحكومة الإيطالية في لجنة التوفيق والتسوية القضائية بين إيطاليا والبرازيل بموجب اتفاقية عام 1954 (2011)

عضو في الفريق القانوني الدولي المعين من قبل إيطاليا في النزاع بين إيطاليا والهند (قضية انريكا ليكسي) أمام هيئة التحكيم التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (2015-2019).

أنشطة البحث والاجتماعات العلمية في الخارج

جامعة كولومبيا، كلية الشؤون الدولية. مشروع بحث بشأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (1968)

جامعة ييل، كلية الحقوق، مشروع بحث بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية (1980-1981)

مقرر في اجتماع "Nuclear Inter Jura 87"، الذي نظمته رابطة القانون النووي الدولي (انتويرب، 1987)

مقرر في الدورة الثالثة عشرة للدراسات القانونية لجان دابان التي نظمها قسم القانون الدولي بجامعة لوفان (لوفان، 1988)

مقرر ندوة "العلوم والقانون" التي نظمتها وزارة البحث والتكنولوجيا الفرنسية (باريس، 1991)

شارك في حلقة النقاش المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي نظمتها جامعة جورجيا (أثينا، جورجيا، 1996)

مقرر الندوة السنوية للقانون الإنساني الدولي التي نظمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكلية الحقوق بجامعة نيويورك (نيويورك، 1997)

مقرر المؤتمر الإقليمي بشأن المحكمة الجنائية الدولية الذي نظمته منظمة "لا سلام بدون عدالة" ووزارة الشؤون الخارجية في أوروغواي (مونتفيديو، 1997)

شارك في الندوة التي نظمتها وزارة الخارجية الفرنسية حول "وصول الضحايا إلى المحكمة الجنائية الدولية" (باريس، 1999)

من عام 2000 إلى عام 2002، مقرر ومشارك في مؤتمرات واجتماعات مختلفة بشأن المحكمة الجنائية الدولية، لا سيما في المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت في ستورز (كونيتيكت) وبروكسل وبراغ وإشبيلية

في فترة ولايته كقاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية، شارك كمتحدث رئيسي أو محاور في حلقات النقاش التي أجريت على هامش الاجتماعات والمؤتمرات، وعلى وجه الخصوص الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت في لاهاي، وستراسبورغ، وباريس، ويريفان، وموسكو، ومدريد، وأثينا، وسيول، والقاهرة، وسانت بطرسبورغ، ومانيلا

كان أيضا متحدثا رئيسيا في لقاءات علمية مختلفة ولا سيما في معهد آسر في لاهاي، وجامعة لايدن، وكلية الحقوق بجامعة ليوبليانا (أيضا في مؤتمر ليوبليانا الدولي حول "مسؤولية الحماية"، في نيسان/أبريل 2013، والمؤتمر الذي عقدته المنظمة الدولية لقانون التنمية في لاهاي في نيسان/أبريل 2014).

عضو في اللجنة الاستشارية لشبكة القانون الجنائي الدولي، لاهاي.

وفي السنوات الأخيرة، ألقى محاضرات أو شارك كمتحدث رئيسي أو محاور في حلقات النقاش التي أجريت على هامش الاجتماعات والمؤتمرات، بما في ذلك في مدرسة جنيف للدبلوماسية، ومؤتمرات الصليب الأحمر الإيطالي، ومعهد الدبلوماسية الثقافية في برلين، والاجتماع السنوي للجمعية الأوروبية للقانون الدولي الذي عقد في أثينا، ومركز الدراسات العسكرية العليا في روما، والمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف، وجامعتي ميلانو بيكوكا وغابرييلي دانونزيو في بسكارا، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية، والوكالات الحكومية لجمهورية ميانمار في ناي بي تاو.

المنشورات الرئيسية

“Foro della reciprocita’ e principii costituzionali in tema di giurisdizione” (Competence by Way of Reciprocity and Constitutional Principles Relating to Jurisdiction), Rivista di diritto internazionale, 1969, pp. 258-288.

“L’immunita’ giurisdizionale dei rappresentanti degli Stati presso la FAO” (Jurisdictional Immunity of States’ Representatives to F.A.O.), Rivista di diritto internazionale, 1970, pp.526-550.

“Responsabilita’ da fatto illecito nella Convenzione sullo Statuto delle forze armate della NATO” (Responsibility for Wrongful Acts in the Convention on the Status of NATO Armed Forces), Rivista di diritto internazionale, 1973, pp.45-85.

“Giurisdizione penale sul personale della NATO e problemi di costituzionalita’” (Criminal Jurisdiction over NATO Personnel and Constitutional Issues), Rivista di diritto internazionale privato e processuale, 1974, pp.470-486.

Notes to Comment Upon Various Judgements of Courts of Merit and of the Court of Cassation, The Italian Yearbook of International Law, 1977, pp. 279-282 and 1978-79, pp.149-161.

Funzioni consolari e rapporti tra ordinamenti. Diritto internazionale e legge locale nell’attivita’ del console italiano (Consular Functions and the Relationships between

Legal Systems. International Law and Domestic Law in the Activity of the Italian Consul), Milan, 1978 (pp.1-181).

“Miniere d’uranio nelle Alpi Marittime, inquinamento transfrontaliero e tutela internazionale dell’ambiente” (Uranium Mines in the Maritime Alps, Transfrontier Pollution and International Protection of the Environment), Rivista di diritto internazionale privato e processuale, 1981, pp.541-599.

“Esportazioni nucleari e politiche di non proliferazione” (Nuclear Exports and Non-Proliferation Policies), Legislazione economica, 1980-1981, pp.806-821.

“La Convenzione dell’Aja del 1965 sulle notificazioni civili all’estero e le notifiche a cura dei consoli italiani” (The 1965 Hague Convention on Civil Notifications Abroad and the Notifications by the Italian Consuls), Rivista di diritto internazionale, 1983, pp.375-383.

“Diritto internazionale e non proliferazione nucleare” (Nuclear Non-Proliferation and International Law), Padua, 1984 (pp. 1-301).

“Safeguards Against Nuclear Proliferation: The Need for Greater Effectiveness”, The Italian Yearbook of International Law, 1985, pp.85-95.

“Assistenza giudiziaria internazionale” (International Judicial Assistance), Digesto, IV ed., vol.I, 1987, pp.455-472.

“I danni da inquinamento nella normativa internazionale: realta’ e prospettive” (Pollution Damage in International Legislation: Reality and Prospects for Progress), Diritto e Pratica nell’assicurazione, Atti del Convegno su “il danno ambientale”, Milan, 30 November 1987, pp.79-92.

"Incidenti nucleari e responsabilita' civile: verso un simultaneo ampliamento della sfera di applicazione delle convenzioni internazionali vigenti?" (Nuclear Accidents and Civil Liability: Towards a Simultaneous Widening of the Scope of Application of the Existing International Conventions?), Rivista giuridica dell'ambiente, 1988, 2, pp.209-235.

"International and Civil Liability for Nuclear Damage: Some Recent Developments of State Practice", La reparation des dommages catastrophiques. Les risques technologiques majeurs en droit international et en droit communautaire. Travaux del XIIIes Journées d'études juridiques Jean Dabin, Université de Louvain, Bruxelles, 1990, pp.319-337.

"Basi militari straniere e giurisdizione italiana" (Foreign Military Bases and Italian Jurisdiction), Le basi militari della NATO e di paesi esteri in Italia, Camera dei deputati, Roma, 1990, pp.67-97.

"Energia nel diritto comunitario" (Energy in European Community Law), Digesto, IV ed., vol.VI,1991, pp.3-23.

"The Impact of the Chernobyl Accident on the States' Perception of International Responsibility for Nuclear Damage", Francioni-Scovazzi (eds.), International Responsibility for Environmental Harm, London, 1991, pp.473-490.

"La disciplina giuridica della tutela dell'ambiente nei rapporti di vicinato tra Italia e Francia" (The Legal Regime of Environmental Protection in the Relationships between Italy and France), De Guttry-Ronzitti (eds.), I rapporti di vicinato tra Italia e Francia, Padua, 1994, pp.227-239.

"Tutela dell'ambiente e sviluppo sostenibile: profili e prospettive di evoluzione del diritto internazionale alla luce della Conferenza di Rio de Janeiro" (Environmental Protection and Sustainable Development: Issues and Prospects for Progress after the Rio Conference), Scritti in memoria di Giuseppe Barile, Padua, 1995, pp.447-580.

"The Establishment of an International Criminal Court at a Crossroads: Issues and Prospects after the First Session of the Preparatory Committee". The International Criminal Court: Observations and Issues before the 1997-98 Preparatory Committee, and Administrative and Financial Implications, Nouvelles Etudes Pénales, 1997, pp. 115-157.

"Il diritto umanitario alla svolta della Conferenza di Roma sulla istituzione di una Corte penale internazionale: un auspicio ed un impegno dell'Italia" (Humanitarian Law at the Juncture of the Rome Conference on the Establishment of an International Criminal Court: an Auspice and a Commitment of Italy), Cooperazione fra Stati e giustizia penale internazionale. Societa' italiana di diritto internazionale, III Convegno, Siena 12-13 giugno 1998, Naples, 1999, pp.37-61.

"Le Statut de Rome de la Cour pénale internazionale: le point de vue d'un négociateur" (The Rome Statute of the International Criminal Court: the point of view of a negotiator), Revue générale de droit international public, 1999,4,pp.817-850.

"The Rome Statute of the ICC: Rays of Light and Some Shadows", Politi-Nesi (eds.), The Rome Statute of the International Criminal Court. A Challenge to Impunity (Proceedings of the Trento Conference of 13-15 May 1999), Ashgate, Aldershot, 2001, pp.7-16.

"Elements of crimes", Cassese-Gaeta-Jones (eds.), The Rome Statute of the International Criminal Court. A Commentary., Oxford University Press, London, 2002, vol. I, pp.443-473.

"The Debate Within the Preparatory Commission for the International Criminal Court", Politi-Nesi (eds.), The International Criminal Court and the Crime of Aggression (Proceedings of the Trento Conference of 30 May-1 June 2001), Ashgate, Aldershot, 2004, pp. 43-51.

"Complementarity or Competition among International Jurisdictions: The International Criminal Court Perspective", Les juridictions internationales: complementarité ou concurrence ?" , Bruylant, Bruxelles, 2005, pp.41-49..

"Some Concluding Remarks on the Role of NGOs in the International Criminal Court", Civil Society, International Courts and Compliance Bodies, TMC Asser Press, the Hague, 2005, pp.143-145.

POLITI-GIOIA, "The Criminal Procedure before the International Criminal Court: Main Features", New International Tribunals and New International Proceedings, Milan, 2006, pp.135-156.

"The ICC and International Cooperation under the Rome Statute – Introductory Remarks, Proceedings of the Workshop held in Lecce on October 21-22, 2005, Lecce, 2007, pp.7-12.

POLITI-GIOIA," La responsabilita' penale individuale per violazione degli obblighi a tutela dei beni culturali in tempo di conflitto armato" (Individual Criminal Responsibility for Violation of Duties to Protect Cultural Property During Armed Conflicts), La tutela internazionale dei beni culturali nei conflitti armati, Milan, 2008, pp.197-219.

POLITI-GIOIA (eds.), "The International Criminal Court and National Jurisdictions", Proceedings of the Trento Colloquium of 4-5 May 2007, Ashgate, Aldershot, 2008.

"Foreword", M. El ZEIDY, The Principle of Complementarity in International Criminal Law. Origin, Development and Practice, M. Nijhoff, Leiden-Boston, 2008.

"La Corte penale internazionale a dieci anni dalla Conferenza di Roma: un primo bilancio" (The International Criminal Court Ten Years After the Rome Conference), Liber Fausto Pocar, Diritti individuali e giustizia internazionale, Milano, 2009, pp.735-752.

"Reflections on Complementarity at the Rome Conference and Beyond", The International Criminal Court and Complementarity: from Theory to Practice, Cambridge Univ. Press, Cambridge, 2011, pp.142-149.

"The ICC and the Crime of Aggression: A Dream that Came Through and the Reality Ahead", Journal of International Criminal Justice, Vol.10, 1, 2012, pp.267-288..

"Il crimine di aggressione e i rapporti tra CPI e Consiglio di Sicurezza" (The Crime of Aggression and the Relationships Between the ICC and the Security Council), La Comunita' internazionale, Quad. 15, 2014, pp.89-101.

« Complementarite' (Principe de), Dictionnaire Enciclopédique de la Justice Pénale Internationale » (sous la direction de O. Beauvallet), Paris, 2017,pp.201-203.

"Artico 8 bis, 15 bis e 15 ter: Crime de Agressao" (Artiche 8 bis, 15 bis and 15 ter: Crime of Aggression), Tribunal Penal Internacional-Comentarios ao Estatudo de Roma (International Criminal Court-Commentaries to the Rome Statute), Steiner S.-Caldeira Brandt (coordinators), Belo Horizonte, " 2 ed, 2020, pp. 301-318.

"Art. 3 sul diritto alla vita" (Article 3 on the Right to Life), 30 Voci per 30 Diritti, libero commento agli articoli della Dichiarazione Universale dei Diritti Umani, E. Berto-M. Marcantoni (a cura di), Trento, 2020, pp.40-46.,

"Riformare la Corte Penale Internazionale? Brevi osservazioni sul (lungo) documento di un gruppo di esperti" (To Reform the International Criminal Court? Some Brief Observations on a (Long) Document Prepared by a

Group of Experts), in Caracciolo I.-Montuoro U. (a cura di), Ricostruzione della pace, giustizia e tutela dei diritti umani, Torino 2021, pp.249-262.

With M. Gagliardini co-author, “The Principle of Complementarity in Today’s Perspective” in C: STAHN, M. EL ZEIDY, The International Criminal Court and Complementarity: From Theory to Practice, Cambridge University Press, 2nd ed. (being published).”

8- رودريغيز فيلتسي، إنريكي إدواردو (بوليفيا)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تهدي سفارة دولة بوليفيا المتعددة القوميات تحياتها إلى الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التابعة للمحكمة الجنائية الدولية، وإذ تشير إلى المذكرة ICC-ASP/20/SP/37 الصادرة عن هذه الأخيرة بتاريخ 20 أيار/مايو 2021، تتشرف بإبلاغ الأمانة العامة بأن حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات قد قررت ترشيح السيد إدواردو رودريغيز فيلتزي ليعاد انتخابه عضواً في اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات لشغل مناصب قضاة لدى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك في الانتخابات التي ستجري في الدورة العشرين للجمعية.

وتتشرف السفارة أيضاً بأن ترفق بالمذكرة بيان مؤهلات السيد رودريغيز فيلتزي ونسخة عن سيرته الذاتية.

كما تغتنم سفارة دولة بوليفيا المتعددة القوميات هذه الفرصة لتعيد التأكيد لأمانة جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية على فائق الاحترام الذي تكنّه لها.

بيان المؤهلات

تم تقديم البيان وفقًا للمادة 36، الفقرة 4 ج) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والقرار ICC-ASP/10/Res5، الذي أقرته جمعية الدول الأطراف، بشأن إجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية والمرتبطة بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

الدكتور إدواردو رودريغيز فيلتزي، الذي أُرفقت سيرته الذاتية باللغتين الإنجليزية والإسبانية، رجل قانون ذائع الصيت ويتمتع بخلفية مهنية قوية في القانون الدولي.

وهو حالياً عضو في اللجنة الاستشارية لترشيحات القضاة التي عيّنتها جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية (أي ما بين الأعوام 2018 و2021). وكان في عام 2017 عضوًا في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي وميسرًا في مجموعات عمل مختلفة في المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة). وشغل عدة مناصب أخرى أظهر فيها كفاءة كبيرة ومن بينها سفير مفوض لبوليفيا لدى مملكة نيذرلندا ووكيل الدولة البوليفية المتعددة القوميات لدى محكمة العدل الدولية ومقرها لاهاي وذلك ما بين الأعوام 2013 و2019.

أما على الصعيد الوطني، فقد جمع خبرة قانونية مهمة، إذ عمل في الشأن العام واحتل منصب مستشار قانوني في وزارة الخارجية في عاميّ 1992 و1993، ثم أصبح ممثلاً مقيماً في بوليفيا لمعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة الجناة في منطقة أميركا اللاتينية ما بين الأعوام 1989 و1992، ونائب مراقب الخدمات القانونية لدى مكتب المراقب العام في الجمهورية من عام 1993 إلى 1999 ومن ثم مشغل منصبي وزير وقاض من عام 1999 و2006، وبعدئذ رئيساً لمحكمة العدل العليا في بوليفيا من عام 2004 إلى

2006. وكلف الكونغرس الوطني الدكتور رودريغيز فيلتزي بملء منصب رئيس جمهورية البلاد بالتعاقب الدستوري من حزيران/يونيو 2005 حتى 22 كانون الثاني/يناير 2006 وهي فترة أظهر فيها رباطة جأش وحيادية ونزاهة أخلاقية عالية.

ونال الدكتور رودريغيز فيلتزي شهادات أكاديمية عالية بدأها في عام 1981 ببكالوريوس في القانون من جامعة مايور دي سان سيمون، كوتشابامبا، بوليفيا، ثم نال في 1988 درجة الماجستير في الإدارة العامة، من كلية ا.ف كينيدي الحكومية، جامعة هارفارد، في ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية.

وشارك في عام 1986 في الدورة الثالثة والثلاثين للأكاديمية الأمريكية والقانون الدولي، في تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية، وكان في عام 1995 زميلًا في برنامج شافنينغ البريطاني حول التدقيق والاحتيال.

وبناء على كل ما سبق، وما ورد بالتفصيل في سيرته الذاتية، يكون الدكتور رودريغيز فيلتسي مستوفياً المتطلبات المذكورة في الشروط المرجعية التي وضعتها اللجنة الاستشارية للترشيح.

السيرة الذاتية

المعلومات الشخصية

تاريخ الميلاد: 2 آذار 1956.

التعليم

1995	المعهد الملكي للإدارة العامة، لندن، المملكة المتحدة، حائز على جائزة "شيفينينغ" البريطانية، زميل دورة تدقيق الحسابات؛
1988	جامعة هارفارد، كلية ج. ف. كينيدي لشؤون الحكم، كامبريدج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية، ماجستير في الإدارة العامة، زمالة برنامج الإدارة والسياسة العامة، "إي. مايسون"؛
1986	مركز القانون الدولي والمقارن، دالاس تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية؛ الدورة الثانية والعشرون لأكاديمية القانون الأمريكي والدولي؛ زمالة مؤسسة "ساوثوسترن" للقانون؛
1981	جامعة مايور دي سان سيمون (سان سيمون الكبرى) كلية الحقوق، كوتشابامبا، بوليفيا، محام، بكالوريوس في القانون والعلوم الاجتماعية والسياسية.

السيرة المهنية

2019-2013	سفير دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مملكة نيذرلندا، وسفير معتمد في جمهورية البرتغال، ووكيل بوليفيا في محكمة العدل الدولية، لاهاي؛
2017 حتى الآن	عضو في محكمة التحكيم الدائمة، لاهاي؛

2021-2018	عضو اللجنة الاستشارية لترشيح القضاة، المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي؛
2013-2009	عميد ومدرس في كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة البوليفية الكاثوليكية "سان بابلو"، لاباز، بوليفيا؛
في عام 2011	أستاذ زائر، كلية دارتموث، هانوفر، نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأمريكية، زمالة مونتغمري، الدورة الصيفية؛
2008-2007	باحث في معهد القانون العام والمقارن في جامعة كارلوس الثالث، مدريد، إسبانيا؛
2006-2005	رئيس جمهورية بوليفيا بتعيين من الكونغرس الوطني؛
2006-2004	رئيس محكمة العدل العليا، ورئيس مجلس القضاء؛
1999	وزير محكمة العدل العليا بتعيين من الكونغرس الوطني ونائب المراقب العام للخدمات القانونية؛
1999-1998	مستشار عام، مكتب المراقب المالي العام للجمهورية؛
1998-1993	نائب المراقب المالي للخدمات القانونية ومسؤول عن المجال القانوني في مكتب المراقب المالي؛
1993	مستشار عام في وزارة الخارجية؛
1992-1989	منسق عهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة الجناة في منطقة أميركا اللاتينية، مقيم في لاباز؛
1989-1982	ممارسة مهنة المحاماة.

المنشورات

- عمود "بارالاخي" يصدر كل 15 يوماً، صحيفة "لا رازون"، لاباز، بوليفيا، 2012-2013؛
- الحقوق الأساسية، أساسيات، خريطة بحثية، تنسيق س.ف. روخاس، كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجامعة البوليفية الكاثوليكية سان بابلو، لاباز، 2012؛
- الدستور السياسي لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، شرح وتعليق وموافقة المنسق س.ف. روخاس توديلا، نشره رقمياً مركز الدراسات الدستورية، الجامعة الكاثوليكية البوليفية، لاباز، 2011؛
- تدريس القانون والتعددية القانونية، في 11 أطروحة حول التعددية، منشورات مركز الدراسات الدستورية، الجامعة الكاثوليكية البوليفية، لاباز، 2011؛
- العدالة بهدف التغيير، صدر في "رفيستا"، مجلة هارفارد لأمريكا اللاتينية. منشور في جامعة هارفارد، مركز روكفلر لدراسات أمريكا اللاتينية، كامبريدج ماساتشوستس الولايات المتحدة، 2011؛
- قانون ترسيم الاختصاصات: حقوق الفرد مقابل حقوق الجماعة، في: الحقوق الفردية والحقوق الجماعية في بناء التعددية القانونية في أمريكا اللاتينية، "كونراد آدناور ستيفتانغ"، البرنامج الإقليمي للمشاركة السياسية للسكان الأصليين، لاباز، 2011؛
- التفكير في هذا الوقت: التعددية القانونية، بحث أكاديمي، منسق، الجامعة البوليفية الكاثوليكية، لاباز، 2010؛
- تأثير لامركزية الدستور السياسي البوليفي، مع ف. روخاس في: "بوليفيا: على مسار القانون المؤطر للحكم الذاتي واللامركزية: التقييم والتحليل النقدي ووجهات النظر المستقبلية"، كونراد أدناور ستيفتانغ، لاباز، 2010؛

- التجريم والحق في الاحتجاج في بوليفيا، مع ف. روخاس في: "القانون الجنائي وحرية التعبير في أمريكا اللاتينية"، كلية الحقوق ومركز الدراسات الخاصة بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، جامعة باليرمو، بوينس آيرس، الأرجنتين، 2010؛
- الجهاز القضائي والمحكمة الدستورية متعددة القوميات في "نظرة على الدستور السياسي للدولة"، نائب رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، لاباز، 2010؛
- السلطة القضائية في الدستور الجديد في: "تأمل نقدي في الدستور السياسي الجديد للدولة"، كونراد آدناور ستيفتانغ، بوليفيا، لاباز، 2009؛
- حقوق الإنسان في بوليفيا: ملاحظات عليها وتقدير لنطاقها، وثيقة وعرض للمناقشة. إيلدوس، لاباز، 2008؛
- تطور القوة التأسيسية في بوليفيا، في "التوترات غير المحلولة، بوليفيا، الماضي والحاضر". مطبعة جامعة بيتسبرغ، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008؛
- الاجتهاد والنشاط القضائي في محكمة العدل العليا ومجلس القضاء في بوليفيا، المطبوعات القضائية، سوكري، 1999-2006؛
- مساهمات في القاموس التاريخي لبوليفيا، تحرير، مجموعة الدراسات التاريخية، سوكري، 2003، افتتاحية قضائية، (2006/1999)؛
- القضاء الإداري، ليلة نيابية، تحرير، مؤسسة "ك.أدناور"، لاباز، 1999؛
- الأمن القانوني والمساءلة والشفافية في بوليفيا، في "قابلية الديمقراطية"، المركز الأمريكي اللاتيني، كلية سانت أنتوني، جامعة أكسفورد، شباط 1998، بالغريف، المملكة المتحدة؛
- مساهمات في: "حان الوقت للشفافية في أمريكا اللاتينية." مؤسسة "ك. أدناور" والشفافية الدولية، بوينس آيرس، 1998؛
- سيطرة الحكومة والسيطرة على الخصخصة، التجربة البوليفية، مجلة "إل كونترول"، بوينس آيرس، الأرجنتين، 1998؛
- القيم الأخلاقية والمواقف الأخلاقية، في: الأخلاق العامة والفساد في بوليفيا، منتدى الحوكمة والتنمية البشرية، برزنسيا، 1997؛
- إصلاحات العدالة والقضاء، في الحكم الرشيد من أجل التنمية البشرية، مكتب نائب الرئيس ومؤسسة الألفية، 1994؛
- تقرير عن النظام القضائي في بوليفيا، تنسيق، معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة الجناة في منطقة أميركا اللاتينية والجامعة الكاثوليكية، لاباز، 1993.

اللغات

الإسبانية – اللغة الأم
الإنجليزية- مستوى متقدم
الفرنسية- مستوى أساسي

9- سونغ، سانغ – هيون (جمهورية كوريا)

(الأصل: الإنكليزية)

مذكرة شفوية

تُهدي سفارة جمهورية كوريا لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية ICC-ASP/20/SP/37، والمؤرخة في 20 آيار/مايو 2021، فإنها تتشرف بإبلاغ الأمانة بأن حكومة جمهورية كوريا قد قرَّرت ترشيح القاضي سونغ سانغ- هيون لإعادة انتخابه في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية، وذلك ضمن الانتخابات المقرر إجراؤها في الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف.

كما تتشرف السفارة بإرفاق بيان مؤهلات القاضي سونغ وسيرته الذاتية.

بيان المؤهلات

يُقَدَّم هذا البيان وفقاً للفقرة 4 (ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والقرار ICC-ASP/10/Res5 الذي اعتمدته جمعية الدول الأطراف فيما يتعلق بإجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

إن القاضي سونغ، سانغ – هيون، وهو حالياً عضو في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية والرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية وقاضٍ سابق فيها، يفي بالمتطلبات المبيَّنة في اختصاصات اللجنة الاستشارية. وهو شخص ذو خلق رفيع وعلى درجة عالية من الحيادية والنزاهة.

يتمتع القاضي سونغ بكفاءة وخبرة راسختين في القانون الجنائي والدولي كما هو موضح في سيرته الذاتية، ولديه خبرة عملية وأكاديمية واسعة في مجالات الإجراءات الجنائية، وقانون الإثبات، وإدارة المحاكم والقانون الدولي.

انضم القاضي سونغ لنقابة المحامين الكوريين في عام 1964، وقد بدأ حياته المهنية كقاضٍ ومحامٍ في الجيش الكوري، وعمِل لاحقاً محامياً أجنبياً في مؤسسة قانونية في نيويورك. وعمل عضواً في اللجنة الاستشارية للمحكمة العليا الكورية ووزارة العدل الكورية لمدة 25 عاماً وذلك من عام 1979 وحتى عام 2003. وبهذه الصفة، فقد شارك في مبادرات لإصلاح نظام التقاضي الوطني، ونظام التحكيم التجاري، ونظام العدالة الجنائية، وإدارة المحاكم، ونظام السجون. وقد كان القاضي سونغ أيضاً رئيساً للجنة الاستشارية المعنية بالسياسات التابعة للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2015 وحتى عام 2019.

يتمتع القاضي سونغ بخبرة راسخة في نظام المحكمة الجنائية الدولية وأعمالها. فقد عمل قاضياً لدى المحكمة الجنائية الدولية من عام 2003 وحتى عام 2015. لقد كان من بين أوائل قضاة المحكمة في عام 2003 وعُيِّنَ للعمل في شعبة الاستئناف. وأُعيدَ انتخابه في عام 2006 قاضياً لدى المحكمة لولاية مدتها تسع سنوات. وفي عام 2009، انتُخِبَ رئيساً للمحكمة، وأُعيدَ انتخابه في عام 2012 لولاية أخرى مدتها ثلاث سنوات. وفي عام 2019، انتُخِبَ عضواً في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

درس القاضي سونغ كلاً من القانون المدني ونُظُم القانون العام في كوريا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا. وقد عمل أستاذاً للقانون في كلية الحقوق في جامعة سيول الوطنية من عام 1972 إلى عام 2007، كما حاضر كأستاذ زائر في كليات الحقوق في العديد من الدول، ومن بينها كلية الحقوق في جامعة ملبورن، وكلية الحقوق في جامعة هارفارد بالإضافة إلى كلية الحقوق في جامعة نيويورك. وهو مؤلف لعدد من المنشورات حول المسائل القانونية ذات الصلة باختصاصه. لقد واصل القاضي سونغ التزامه بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، حيث شارك في تأسيس مركز تقديم المساعدة القانونية للمرأة، ومؤسسة مكافحة سرطان الدم لدى الأطفال في سيول، بالإضافة إلى عمله عضواً في مجلس إدارة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في كوريا.

حصل القاضي سونغ على عدة جوائز وتكريمات وذلك تقديراً لإسهاماته في كوريا والخارج، ومن ضمنها الوسام الأرفع للحكومة الكورية "موغُنغهُوا" (وسام الاستحقاق المدني) (2011)، وجائزة سيادة القانون من نقابة المحامين الدولية (2012)، وجائزة ريدر خروت كرويس (وسام الصليب الأكبر برتبة فارس) من الحكومة الهولندية (2015).

السيرة الذاتية

المعلومات الشخصية

تاريخ الميلاد: 21 كانون الأول/ديسمبر 1941
الجنسية: جمهورية كوريا

التحصيل الأكاديمي

1963	إجازة في القانون من كلية الحقوق في جامعة سيول الوطنية (كوريا)
1968	ماجستير في القانون من كلية تولين للحقوق (Tulane) بزمالة من مؤسسة فولبرايت (الولايات المتحدة)
1969	دبلوم في الدراسات القانونية المقارنة من جامعة كامبردج (المملكة المتحدة)
1970	دكتوراه في العلوم القانونية من كلية الحقوق في جامعة كورنيل (الولايات المتحدة)
1975-1974	باحث زائر من مؤسسة هُمبولدت (Humboldt) لكلية الحقوق في جامعة هامبورغ (ألمانيا)
1978	شهادة من أكاديمية لاهاي للقانون الدولي (دورة صيفية)
1979-1978	باحث زائر في كلية الحقوق التابعة لجامعة هارفارد بزمالة من المجلس الأمريكي للجمعيات العلمية (الولايات المتحدة)

السيرة المهنية

1964	انضم إلى نقابة المحامين الكوريين

1967-1964	قاضٍ ومحامٍ (نقيب في الجيش الكوري)
1971-1970	محامٍ أجنبي في كل من مؤسسة هايت (Haight)، ومؤسسة جاردنر (Gardner) ومؤسسة بورآند هافينز (Poor & Havens) (نيويورك)
2007-1972	أستاذ القانون في جامعة سيول الوطنية (كوريا)
1998-1996	عميد كلية الحقوق في جامعة سيول الوطنية
2015-2003	قاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية
2015-2009	رئيس المحكمة الجنائية الدولية
2007- الوقت الحالي	أستاذ فخري للقانون في جامعة سيول الوطنية
2019- الوقت الحالي	عضو اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية

خبرات أخرى

أنشطة على المستوى المحلي

2003-1979	عضو اللجنة الاستشارية للمحكمة العليا الكورية
2004-1981	عضو اللجنة الاستشارية التابعة لوزير العدل المستشار الذي لديه أطول فترة خدمة لدى وزارة العدل، حيث شارك بانتظام في تداول اللجنة لمسائل من بينها إصلاحات التحقيقات الجنائية، ومسألة لاجئي كوريا الشمالية، واستقلالية سلطة الادعاء، والهجرة، وإصلاح السجون.
1993-1989	عضو اللجنة الاستشارية المعنية بالإدارة النزيهة التابعة لرئيس الوزراء
2005-1999	رئيس جمعية أساتذة القانون الكوريين
2009-1999	رئيس الجمعية الكورية لمكافحة سرطان الدم لدى الأطفال
2016-2000	عضو مجلس إدارة المؤسسة الجميلة
2005-2001	عضو لجنة رئيس الوزراء المعنية بحماية الشباب
2006-2005	عضو اللجنة الرئاسية المعنية بالإصلاح القضائي
2019-2015	رئيس اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات التابعة للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

أنشطة على المستوى الدولي

1990	أستاذ زائر لكلية الحقوق في جامعة ملبورن (1990، 1992، 1994، 1996)
1991	أستاذ زائر لكلية الحقوق في جامعة هارفارد (1991، 1995، 1999، 2003)، وجامعة فلوريدا (1989)، وجامعة واشنطن (1990،1994)، وجامعة ويلنغتون (1994)، وكلية الحقوق في جامعة كولومبيا (1996)، بالإضافة إلى كلية الحقوق في جامعة هاواي (2001).
2003-1994	أستاذ قانون متميز ضمن البرنامج العالمي للقانون (Inge Rennert) في جامعة نيويورك
2000-1995	عضو المجلس الاستشاري الدولي لمجلة القانون والسياسة في بلدان حافة المحيط الهادئ (جامعة واشنطن)
2004-1999	عضو اللجنة الاستشارية الدولية المعنية ببدء إصدار المجلة الأسترالية للقانون الآسيوي (جامعة ملبورن)

عضويات أخرى

1991 عضو مجلس إدارة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) في كوريا، ورئيساً له (2012-2021)
1991 عضو مجلس الأمناء لمركز كوريا للخدمات القانونية للأسرة.
2015 قائد العدل في مجموعة القيادة العدلية (The Justice Leadership Group)
2015 عضو المجلس الاستشاري للأكاديمية الدولية لمبادئ نورمبرغ
2015 عضو مجلس إدارة هيئة العدل المعنية بالحياة البرية
2017 عضو مجلس إدارة الرابطة الدولية لحقوق الإنسان في كوريا

الجوائز والأوسمة

1994 وسام الخريجين الأكثر تميزاً(جامعة كورنيل)
1997 الوسام الوطني من الدرجة الرفيعة الثانية (موران) (الحكومة الكورية)
2011 الوسام الوطني الأرفع (موغُنغهوا) (الحكومة الكورية)
2012 جائزة سيادة القانون من نقابة المحامين الدولية (IBA)
2015 وسام ريدر خروت كرويس من الحكومة الهولندية
2018 وسام الخريجين الأكثر تميزاً (جامعة سيول الوطنية)